

الأخوان الجمهوريون

هؤلاء هم



الجزء
الأول

الطبعة الأولى - رمضان ١٣٩٨ هـ - أغسطس ١٩٧٨ م

هؤلاء هم
الأخوان المسلمون

الكتاب الأول

الإهداء :-

إنما يُهدى هذا الكتاب إلى
عامّة الناس !! وبوجه عام..
ولكنه ، إنما يُهدى بوجه خاص ،
إلى الاخوات المسلمين !! .

ويُهدى بوجه أنخص إلى
قاعدة التنظيم من الشيااب !!

تبيّنوا أمركم ، فات هذه
الدعوة ، إنما هي فتنة !!
لا خير يرجى من ورائها !!
لا خير في شجرتها !!
ولا خير في ثمرتها !!
وأنّ لا تنجى من الشوك العنب !!

بسم الله الرحمن الرحيم
« وما تأتيهم من آية من آيات ربهم إلا كانوا عنها معرضين » فقد كذبوا بالحق لما جاءهم فسوف يأتِيهم أنباء ما كانوا به يستهزئون .. »
صدق الله العظيم

المقدمة : يقدم هذا الكتاب دراسة نقدية لتنظيم
« الإخوان المسلمين » تناول، في بابها الأول، المقومات الفكرية لهذا التنظيم،
موزونة بجزآن « التوحيد »، ومقاسة إلى حكم الوقت، ومراد الدين ..
وذلك لاعتقاداً على أبرز أحوال مؤسس الدعوة : الشيخ حسن البنا،
ومفلسها : الأستاذ سيد قطب، وذلك في الدلالة على هذه المقومات
الفكرية .. كما تناول، هذه الدراسة، في بابها الثاني، ممارسات هذا التنظيم
في مصر، موطنه الأول، وفي السودان، موطنه الثاني، وذلك من حيث أنه
تنظيم يستغل الدين، في الأغراض السياسية التي تستهدف الوصول إلى
السلطة، واحتواءها ..

فليس هذا الكتاب بحثاً « أكاديمياً » يستقصى تاريخ هذا التنظيم،
ويرصد مواقفه، ويترجم لمؤسسيه ومفكره، ويتناول سائر كتاباتهم -
شأن البحوث الأكاديمية في هذا المضمار ..

وتنظيم الإخوان المسلمين، من حيث الفكرة، إنما هو صورة للفهم الديني
الذي تقوم عليه، اليوم، سائر الدعوات الإسلامية : كالتأقية، والرهابية ..
وسائر المؤسسات الدينية : كالأزهر، ورابطة العالم الإسلامي، والجامعات
الإسلامية، وولايات الشريعة، ووزارات الشؤون الدينية .. وتلاميذ هذه
المؤسسات من الفقهاء، والقضاة الشرعيين، ومعلمي مناهج الدين ..

فننظم الأخوان المسلمين لا يختلف عنها الأمن حيث أنه ننظم له فعالية
الحركة « المنظمة » في السعي إلى إخراج السلطة لتطبيق فكرته .. ولذلك
قامت بين هذا التنظيم وهذه الدعوات، والمؤسسات الدينية علاقات
عضوية، لا تنافوت إلا بين درجتى التعاطف، والتخالف - كما سنرى في هذا
الكتاب ..

ولذلك فإننا سنتناول في هذه المقدمة ذلك الفهم الدينى المشترك
بين الأخوان المسلمين وهذه الدعوات والمؤسسات الدينية، في ضوء الفهم
الصحيح للإسلام الذى تطرحه « الدعوة الإسلامية الجديدة »، وهى تقيم
عليه الحجة، وتقدم له السند من القرآن الكريم، والسنة النبوية ..

الشرعية ليست هى الدين !!

هذا الفهم الدينى الشائع الذى يمثل الأخوان المسلمون رأس السهم فيه
إنما يقوم على الدعوة إلى « تحكيم » الشريعة الإسلامية بكل مبرورها، من
جديد، فى حياة الفرد، وفى حياة الجماعة، اليوم .. وهذا الفهم إنما يؤمزه
الفهم الدقيق لروح هذه الشريعة، ولروح هذا العصر .. فلى الفهم الدقيق
فإن هذه الشريعة ليست هى الدين !! وإنما هى المدخل على الدين - هى الطريق
القريب الذى تنزل من الدين، فى القرن السابع الميلادى، إلى أرض الناس
لينظم حياتهم وفق طافتهم وحاجتهم، البسيطين، الحدوديين، يومئذ ..
ولا يزال الدين أمامنا لتسبب منه شريعة جديدة تستوعب حاجة، وطاقة
الفرد، والجماعة، فى القرن العشرين الميلادى .. ولا يكاد المرء يحتاج إلى
التدليل على مبلغ ما تطور إليه الفرد، أو المجتمع، خلال القرون السالفة،
من نضج، واستواء، فذلك أمر جدد ظاهر ..

واستنباط هذه الشريعة الجديدة ليس نبوة جديدة، ولا وحيًا جديدًا،
فقد ختمت النبوة بهذا النص الصريح: «ما كان محمد أبا أحد من رجالكم،
ولكن رسول الله، وخاتم النبيين...» حتى لقد استقر جميع خبر السماء
بين دفتي المصحف... ولكن هذا لا يعنى، على الإطلاق، أنه ليس هناك
أمر في الدين مستأنف ننظره البشرية.. ذلك بأنه لا يد من فهم جديد
للقرآن، مؤدب بأدب القرآن، ومنهاج التعلم القرآني: «واتقوا الله،
ويعلمكم الله» - فهم جديد للنصوص القرآنية القديمة - فهم ينقذ إلى
أصول القرآن ليستنبط منها شريعة جديدة تنفجر على حل مشكلات
الحياة المعاصرة.. وفيما يلي صورة لهذا الفهم.

لقد ظل القرآن الكريم يخاطب الناس، طوال العهد المكي، على أساس
أنهم أحرار، ومستولون عن حق الحرية، ويمنع كل عبور الوصاية عليهم..
وذلك بمثل قوله: «فذكر!! إنما أنت مذكر» لست عليهم بمسيطر!!»
وقوله: «وقل الحق من ربكم، فمن شاء فليؤمن، ومن شاء فليكفر!!»
إلى غير ذلك من الآيات المكية التي ترسي الحقوق الأساسية للبشر.. و
بجمعها حق الحياة، وحق الحرية.. فتسوى بينهم في الحقوق وفي الواجبات،
بلا تمييز بنسب العنصر، أو العقيدة، أو الجنس (الذكورة والأنوثة)..
وهذه الحقوق الأساسية إنما هي أصل أصول الدين، وجميع أغراضه، على
الإطلاق، لأنها إنما تقرر الكرامة البشرية التي إنماز بها البشر على
سائر أنواع الخليقة.. والأصل في الإسلام أن الإنسان حر.. فإذا
أحسن التصرف في هذه الحرية، لم يكن عليه من سبيل: «ما على الحسين
من سبيل»، وإذا أساء التصرف في هذه الحرية، بأن أظهر قصوره
عن أداء واجبها، (إذ لكل حق واجب يقابله) صودرت منه: «جزاء»

وفاقاً»، مصادرة مؤقتة، فيها ينال حسن التصرف في حق الحرية، في مستأنف تجربته، فيسترد هذا الحق كاملاً..

ولقد عبر المجتمع الجاهلي عن رفضه للدعوة الإسلامية، التي تدعوه إلى عقيدة التوحيد، وبند عقيدة التعدد، بشتى صور الرفض، حتى لقد بلغ حدّ التآمر على حياة صاحب هذه الدعوة!! فظهر، بذلك، ظهور التجربة التي تقسم عليها الحجة: «لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل».. إن الفرد البشري، في عمومته، يؤمّد، قد كان قاصراً عن النهوض بواجب المسؤولية الكاملة عن حق الحرية، وكذلك فرضت عليه شريعة الوصاية الرشيدة، وذلك عقب الهجوة، من مكة إلى المدينة، حيث نزلت آيات القرآن المدني، ناسخة لآيات القرآن المكي، في مستوى التشريع العام.. فنسخت آية السيف وأخواتها آيات الإسماع والحرية، ونسخت آية الشورى آيات الديمقراطية، ونسخت آيات الرأسمالية آيات الاشتراكية، ونسخت آيات هيمنة الرجال على النساء، آيات المساواة بين الرجال والنساء.. وهكذا أدّيل التشريع، في أسلوب الدعوة، وفي نظام الحكم، وفي نظام الاقتصاد، وفي نظام الاجتماع، من مستوى الحرية إلى مستوى الوصاية.. «وسننناول تفصيل ذلك عند حديثنا عن الجهاد، وعن الديمقراطية، وعن الاشتراكية، وعن حقوق المرأة في متن هذا الكتاب».. فقامت الشريعة الموروثة بين أيدينا اليوم، على مستوى الوصاية ناسخة لمستوى الحرية.. فقامت بذلك، على فروع القرآن ناسخة لأصوله..

الشريعة ليست هي السنة!!

ولقد نسخت آيات الوصاية آيات الحرية، كتشريع عام للأمة،

وذلك على حسب طاقتها و حاجتها ، يومئذ ، بينما ظلت آيات الحرية هذه
 هي عمدة عمل النبي ، صلى الله عليه وسلم ، في خاصة نفسه ، وذلك
 تشريعاً فردياً له فيما يطيق هو ويحتاج .. فهو ، وحده ، الذي كان ،
 يومئذ ، في ذلك المجتمع القاصير ، مسئولاً مسئولية كاملة ، وحرّاً حرية
 فردية كاملة .. فكان عمله في المال ، مثلاً ، الزكاة الكبرى - إنفاق العفو
 وهي الركن الثماني الأصلي ، والذي لم يُترك منه إلى الركن الثماني
 الفرعي - الزكاة ذات المقادير - إلا بسبب حكم الوقت .. (وسنتناول
 ذلك بتفصيل أكثر عند حديثنا عن الاشتراكية في هذا الكتاب) -
 وكانت صلاة الثلث الأخير من الليل قرصاً مكتوباً عليه ، بينما لم
 تكن في حق الأمة إلا من قبيل النذب والتطوع .. هذان مثالان
 للتفريق بين السنة والشرعية ، فإن ما عليه الفهم الديني السائد
 اليوم ، أن السنة والشرعية ، هما شيئان شيئاً واحداً !! وهو فهم
 قد آن الأوان لتصحيحه .. ذلك بأن الوقت الحاضر إنما هو وقت
 إحياء السنة ، وذلك لحاجة البشرية الماسة إلى بعث الاسلام ، وبعث
 الاسلام ، جاءت به البشارة النبوية هكذا : « بدأ الاسلام غريباً ،
 وسيعود غريباً ، كما بدأ ، قطوب للغرباء !! قالوا : من الغرباء يا رسول
 الله ؟ قال : الذين يحبون سنتي بعد اندثارها !! » .. وإحياء السنة
 إنما يجب أن يقوم على فهم صحيح للسنة .. فالسنة إنما هي عمل النبي
 الكريم في خاصة نفسه ، وما يتعلق بهذا العمل من قول .. أما قوله وإقرار
 اللذان أراد بهما إلى التشريع والتعليم للناس في ذلك القرن ، في مستوى
 ما يطيقون وما يحتاجون ، فلا يلحق بسنته .. وإنما هما يلحقان
 بالشرعية ..

تطوير التشريع الإسلامي :

التفريق بين الدين

والشريعة ، أو بين السنة والشريعة ، إنما يطرح مسألة تطوير التشريع الإسلامي ، تواءمًا وبالبحاح !! فلبعث ، ولتحكيم الإسلام في حياتنا ، من جديد ، لا بد من تطوير التشريع الإسلامي !! وهذا التطوير ليس خروجاً عن القرآن الكريم ، وليس تطويراً متعسفاً لتصوره لناسب الحياة المعاصرة !! كلا !! إنما هو انتقال من نص إلى نص في القرآن .. انتقال من نص فرعي إلى نص أصلي فيه ، فهو ، بذلك ، دخول في الدين أكثر ، واستلهاً لأغراضه أكثر .. ذلك أن النص الفرعي ما نزل من النص الأصلي ، فتسخه ، إلّا حكم الوقت .. واليوم فإننا ، إنما نرجع بتشريعاتنا من النص الفرعي إلى النص الأصلي ليسجحه بسبب من حكم الوقت ، أيضاً .. فالوقت وقت الحرية ، لا وقت الوصاية .. هو وقت الحرية السياسية ، المتمثلة في الديمقراطية ، ووقت الحرية الاقتصادية ، المتمثلة في الاشتراكية ، ووقت الحرية الاجتماعية ، المتمثلة في المساواة بين الناس ، وعدم التفريق بينهم بسبب الذكورة والأنوثة ، أو بسبب الدين ، أو بسبب عدم الدين !! فتطوير التشريع الإسلامي ، بذلك ، إنما هو انتقال من العمل بالشريعة إلى العمل بالسنة .. هو اتجاه لجعل السنة ، وهي شريعة النبي الفردية ، شريعة جماعية ، لعامة الناس ، بقدر ما يطبقون منها ، وما يحتاجون ..

دعوة الأخوان المسلمين إلى تحكيم الشريعة

قال مؤسس هذه الدعوة ، ومرشدنا الأول ، الشيخ حسن

البنا، في مجموعة رسائله، وتحت عنوان: «أصلحوا القانون»: «إن لكل أمة قانوناً يتحكم إليه أبنائها، وهذا القانون يجب أن يكون مستمداً من أحكام الشريعة الإسلامية، مأخوذاً عن القرآن الكريم، متفقاً مع أصول الفقه الإسلامي»!! ص ٤٨. وهذه العبارات لا تحمل تفريقاً دقيقاً بين الشريعة والقرآن، من حيث أن الشريعة إنما كانت تمثل فروعها، بينما لا تزال أصوله تنتظر التطبيق. حيث استفهم عليها شريعة جديدة، ولقد بينّا نحن الفرق بين الشريعة والدين.. كما لا تحمل عبارات الشيخ البنا تفريقاً دقيقاً بين الشريعة والفقه. حيث أن الفقه إنما هو القول بالرأى فيما ليس فيه نص شرعي. ولقد نشأ الفقه على أيدي من أصبحوا يُعرفون بالفقهاء، وأظهروا أصحاب المذاهب.. ولقد أخذ هؤلاء يعملون الرأى فيستنبطون، ويقيسون، ويجتهدون حتى تدأى بهم الرأى إلى البعد عن روح الشريعة وروح الدين، ولم يسفروا إلا عن هذه المثلث والحواشي والشرح، والمطولات والفرع، التي حَجَرَت الدين، وبعدت به عن بساطته ونقاؤه، وزهدت الشباب المعاصرة فيه، وصرفته عنه.. والاحوات المسلمون، بذلك، إنما يدعون إلى تحكم الشريعة الموروثة في هذا العصر الذي استعدت فيه البشرية ليشترع لها في مستوى أصول القرآن، والسنة النبوية، تشريعاً إسلامياً جديداً يستوعب طاقاتها، ويُلبّي حاجاتها، بعد أن أدّت بعض مآثر هذه الشريعة الموروثة دورها كاملاً في خدمة هذه البشرية - أدّت حتى استنفدت.!! إن العيب ليس هو عيب هذه الشريعة، وإنما هو عيب العقول التي تريد أن تغلقها،

بجميع صورها، لوقت غير وقتها، ولأمة غير أمتها ..
 قال تعالى: «واتبعوا أحسن ما أنزل إليكم من ربكم، من قبل أن
 يأتيكم العذاب بغتة وأنتم لا تشعرون» .. فإذا جاء الوقت لا تباع
 أحسن ما أنزل إلينا من ربنا، وهو آيات الأصول التي قامت عليها
 السنّة، وذلك بأن نجعل السنّة، وهي شريعة النبي الفردية، شريعة
 عامة لكل الناس، ونسّخ ما هو دونها، وهو آيات الفروع التي قامت
 عليها الشريعة، فإن الدعوة إلى تحكيم هذه الفروع، في هذا الوقت
 - الدعوة إلى تحكيم الشريعة الموروثة، من غير تطوير، إنما هي دعوة
 معوّقة لبعث الإسلام، ولإحياء السنّة !! ونحن لا نرى إلا أن
 دعوة الإخوان المسلمين كذلك !! أكثر من ذلك !! فإن ضررها
 أكبر من ضرر المؤسسات الدينية، والدعوات الإسلامية
 الأخرى !! ذلك لأنها إنما تأخذ شكل العمل التنظيمي المؤسّس،
 وتعمل بأسلوب العنف، والإرهاب، والإثارة، وتسعى لقرض
 أفكارها، إلى السلطة بكل سبيل .. ولذلك فإن هذه الدعوة، إنما
 تجسد أسوأ تناقضات ذلك الفهم الديني السلفي، مع الشريعة،
 ومع العصر - كما سنبين في هذا الكتاب ..
 إن هذا الكتاب إنما يستهدف تحديد هذه التناقضات
 وهذه المفارقات، التي يتورّط فيها الإخوان المسلمون، وذلك
 عن رغبة صادقة، منا، في درء خطرهم على الناس، وفي استنقاذهم،
 هم، أنفسهم !! ولذلك فإن أشخاص مرشديهم، وزعمائهم،
 الأجياء منهم والأموات، إنما هي موضع احترامنا وحبنا !! ثم
 إننا لتستهدف، فوق ذلك، تمهيد الطريق أمام البعثة الإسلامية

الصحيح الذي نعيش اليوم، إرهاباته المباركة، وفجره الصادق ..
وسيصدر هذا الكتاب في جزئين : أولهما يحوى الباب الأول الذى
أشرنا إليه فى صدر هذه المقدمة ، والثانى يحوى الباب الثانى ..
والقول فى « تنظيم الاخوان المسلمين » ذرسة ، لأن المادة عنهم
كثيرة ، ولأن ممارساتهم مشيرة ، ولكننا رأينا أن نتناول جوهر
فكرتهم ، وطائفة مناحى من ممارساتهم ، فى مصر ، وفى السودان ،
وفىها أوردنا الكفاية .. وعلى الله قصد السبيل ..

الباب الأول

تنظيم الاخوان المسلمين فى مجال الفكرة

الفصل الأول

ضعف التوحيد لدى الاخوان المسلمين

إن مبلغ الأفكار من الصحة ، أو الخطأ ، إنما يلمس ، أول ما يلمس ،
فى مبلغ حظها من التوحيد .. فهى إنما توزن ، عند أهل التوحيد ، بميزان
التوحيد الدقيق ، الذى لا يضل ولا يجور .. فإن كانت ضعيفة التوحيد
كانت واهية الجذور ، قريبة الفروع ، بادية التخليط والنخب ، و
كذلك جاءت « فكرة » الاخوان المسلمين !! وسنأخذ الأستاذ سيد
قطب فى كتابه « معالم فى الطريق » نموذجاً لضعف التوحيد لدى هذه
الجماعة ، وهو من أكبر مفلسفيها ، ان لم يكن أكبرهم على الإطلاق ،
وكتابه هذا أكثر المراجع تداولاً بين أفرادها ، وأعظمها أثراً فى رسم
تصورهم ..

قال في الباب الثاني من ذلك الكتاب: «نحن اليوم في جاهلية كالجاهلية التي عاصرها الإسلام أو أظلم، كل ما حولنا جاهلية تصورات الناس، وعقائدهم، عاداتهم وثقافتهم، موارد ثقافتهم، فغرتهم وآدابهم، شرائعهم وقوانينهم.. حتى الكثير مما تحسبه ثقافة إسلامية ومراجع إسلامية، وفلسفة إسلامية، وتقليد إسلامياً.. هو كذلك من صنع هذه الجاهلية».. ثم حدد الأستاذ سيد قطب مهمة الأخوان المسلمين في نفس الباب حين قال: «إن مهمتنا الأولى هي تغيير هذا الواقع.. هي تغيير هذا الواقع الجاهلي من أساسه، هذا الواقع الذي يصطدم اصطداماً أساسياً بالمنهج الإسلامي، وبالتصور الإسلامي».

- انتهى - الخطوط من تحت الكلمات من وضعنا.

هكذا رسم أحد كبار مفكري الأخوان المسلمين تصورهم للجاهلية الراهنة، وهوائها: «الجاهلية التي عاصرها الإسلام أو أظلم»!! ومن هم هنا يبرز ضعف التوحيد في فكرة الأخوان المسلمين بوضوح تاماً!! صحيح أن البشرية المعاصرة إنما تعيش الجاهلية الثانية، وقد عاشت في القرون السابع الميلادي الجاهلية الأولى التي وجدها عليها الإسلام.. ولقد أشار القرآن الكريم إلى هذه الجاهلية الثانية، إشارة لطيفة، حين قال: «ولا تترجن تروج الجاهلية الأولى!!».. ولكن ليس صحيحاً أن هذه الجاهلية الثانية «كالجاهلية التي عاصرها الإسلام أو أظلم».. إن التوحيد ليقول بأن خط تطور الحياة البشرية، في مجموعها، إنما يسير، في مدى الأربعة عشر قرناً السالفة، أكثر من أي وقت مضى، صعوداً إلى الكمال.. فقد قطعت البشرية شوطاً كبيراً، في طريق الرجوع إلى الله، نحو

تحقيق جماع أغراض الدين ، وهي كرامة الإنسان المتمثلة في حريته ،
وذلك حين توافقت على الأعراف والقوانين التي تنحج إلى إقرار
الحقوق الأساسية للإنسان .. وهذه الأعراف والقوانين ، وإن
كانت قد نشأت خارج ظل الشريعة الإسلامية .. فإنها ليست
باطلاً مطلقاً (فالباطل المطلق لا يدخل في الوجود) وهي إنما
نشأت وفق الإرادة الإلهية التي تسيّر الحياة ، بحكمها ، وباطلها ،
إلى رضاء الله العظيم .. وقد قلنا ، في مقدمة هذا الكتاب ، إن
هذه الإرادة لا مكان للبطل المطلق فيها ، ومن ثم ، فهذه الأعراف
والقوانين ليست باطلاً مطلقاً .. بل إن حقها لا يكر من باطلها .. ثم
إنها تتخطى خطوات واسعات لتتقرب إلى الأرض لاستقبال أصول
القرآن الكريم التي عندها ، وحدها ، تتحقق الحقوق الأساسية
الكاملة للإنسان .. والبعث الإسلامي ، اليوم ، إنما يجرى لنهذيب
هذه الأعراف ، والقوانين ، وللتسامي بها إلى أصول القرآن ،
حيث يتخذها بمثابة البناء التحتي له ، عليها يقم بناءه
الفوق .. فهو ، إذن ، لا يعتمد على الفاتنات ، من أساسها ، كما يرى
الأستاذ سيد قطب ، حين قال ، عن مهمة الأخوان المسلمين
: « هي تغيير هذا الواقع الجاهل من أساسه » .. ذلك بأن
هذا الواقع ، برغم ما به من جاهلية ، ليس رجساً من عمل
الشيطان !! وهو ليس ، كما يعنف الأستاذ سيد قطب ، حين
قال : « من صنع هذه الجاهلية » !! وإنما هذا الواقع من صنع
الإرادة الإلهية الهادية الحكيمة !!
وما هي هذه الأعراف ، والقوانين ، والثقافات ، التي يرمع

الأستاذ سيد قطب أنها تشكل جاهلية كالجاهلية الأولى أو الظلم؟؟
إن البشرية إما تسير، في تطورها، كما يسير الفرد البشري، على رجلين
: رجل المادة، ورجل الروح - وهي، في كل حركة، من حركات تطورها، إنما
تقدم إحدى الرجلين على الأخرى - فحينما تقدم رجل المادة على رجل
الروح تسمى ذلك عهد « فترة » - وهي هي الجاهلية - وحينما تقدم
رجل الروح على رجل المادة تسمى ذلك عهد « بعثة » - وهي هي عهد
الدين، وهي هي البعثة الإسلامية.. وقد قدمت البشرية، اليوم، ومنذ
حين، في حركة من حركات سيرها، وتطورها، رجل المادة، وذلك لأنها
يتمثل في هذه الحضارة المادية الآلية القلم يسبق لها ضرب في تاريخ
البشرية.. وهي، الآن، إنما تحتشد، وثأهب، لتقدم رجل الروح حتى
تخطو خطوة في مجال البعثة الإسلامية ليس لها ضرب في تاريخها
أيضاً !!

إن لهذه الجاهلية الراهنة سلبياتها ولها إيجابياتها، غير أن
إيجابياتها أكثر، بما لا يقاس، من سلبياتها؛ فها هي حركة الشعوب
للتحرر من الاستعمار، ومن التفرقة العنصرية تحقق رصيداً هائلاً
من الانتصارات.. وها هي الشعوب تنوحي على ميثاق منظمة الأمم
المتحدة الذي يرسى كثيراً من الحقوق الأساسية للإنسان،
وتنضوي تحت لواء هذه المنظمة الدولية.. وها هو الرأي العام العالمي
الذي يشجب العدوان، والاستغلال، والتهميز، وأسلاب العنف، يأخذ
في الثلور، والبروز، فيخرج الإنسان، بذلك، من عهد الغابة حيث
« الحق للقوة »، وحيث القوة العاشمة تصنع الحق وثفاضه، إلى
عهد المدنية، حيث « القوة للحق »، وحيث يجتكم الناس إلى القانون

الدستوري، الذي للضعيف فيه حق مساوٍ لحق القوى .. هاهو العلم الحديث، والتكنولوجيا، توحدان هذا الكوكب، عن طريق وسائل الاتصال، والمواصلات، توحيداً جغرافياً يكاد أن يكون تاماً.. وينجزان في مجال الكشف والإختراع، الانجازات المذهلة التي تيسر الحياة البشرية، وتغمرها.. وهاهي المرأة تخرج من عهد قصورها الطويل، لتصل إلى أقصى مراحل التعليم، ولتتسلم أرفع الوظائف التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، ولتبدع في شتى مجالات الابداع الفنى، والأدبى والفنى، وهى التى كانت فى الجاهلية الأولى إنما تؤاد حية مخافة الفقر، أو عار السبى! هاهو الجماعة البشرية تتطلع إلى العدالة الاجتماعية الشاملة المتمثلة فى الاشتراكية، والديمقراطية، والمساواة بين الناس، من حيث هم ناس.. وهاهو الفرد البشرى يتطلع إلى الحرية الفردية المطلقة، وهو يناضل ليخرج من وصاية كافة الأوصياء عليه، حتى يكون القانون الدستوري هو الوصى الوحيد على جميع الأفراد - رجالاً أكانوا أم نساء.. هاهي البشرية تبلغ فى ميادين الآداب والفنون والثقافات أرقى ما بلغته من الحيوية الفكرية، والشعورية، ومن رقى الذوق العام، ومن رهافة الحس، ومن إتساع المدارك..

إن هذا التراث البشرى برمته إنما موروث البعث الإسلامى، و مادته الخام، يزره بميزان التوحيد الدقيق، فيطرح سلبياته، وينهى إيجابياته إلى حيث مراد الدين.. فإن كل ما وافق الفطرة السليمة، وحقق أغراض الدين (وجماها تحقيق كرامة الإنسان) إنما هو من صميم الإسلام، والإسلام به أولى.. حتى هذه الفلسفات (الجاهلية)، والإلحادية منها، كالماركسية، إنما يرجع الإسلام

ليصح أخطاءها، ويتسامى بأوجه الصحة فيها.. ولذلك فإن إعتبار الواقع الجاهلي بالطلاء مطلقاً يثبته تغييره من أساسه لأنها من نظرة خاطئة توحيدياً.. ثم هي غير ممكنة عملياً !!

ومنع التوحيد هذا لأنها مردة إلى الجهل بقانون حركة التطور وهو قانون التوحيد الكلي الذي يوحد بين المناقضات.. فالإسلام أنها هو منهج لتوحيد المناقضات، ولإيجاد كل متسق من المظاهر المختلفة في الوجود.. وفي غياب العلم بقانون التوحيد هذا يجرى مثل قول الأستاذ سيد قطب عن «الواقع الجاهلي»: «هذا الواقع الذي يصطدم اصطداماً أساسياً بالمنهج الإسلامي، وبالتصور الإسلامي» !! ولذلك يرى الأستاذ سيد قطب: «تغير هذا الواقع الجاهلي من أساسه».. فهو لا يرى إلا «إصطداماً أساسياً»، وصراعاً، محتدماً، لا يهدأ، بين المناقضات !! وبذلك يلتقي الأخوان المسلمون، من حيث لا يشعرون، مع الماركسيين، اللقاء تاماً !! فالديالكتيك الماركسي أنها هو صراع المناقضات القائمة على اختلاف النوع.. ومن هنا يجرى عنصر العنف، عند الماركسيين، كما يجرى عند الأخوان المسلمين لحسم الصراع، والمناقض، وذلك في عهد خرجت فيه البشرية من عهد الغابة إلى عهد المدنية، فدخلت بذلك قيمة جديدة للتغير، غير قيمة العنف، هي القيمة الفكرية، والخلقية ..

إن قيام دعوة الأخوان المسلمين على أسلوب العنف - كما سنرى في أحد فصول هذا الكتاب، لأنها مردة، أساساً، إلى ضعف التوحيد، حيث يرى مفكرو الأخوان المسلمين أن جسم الصراع بين

العقائد والأفكار سيظل في مستقبل البشرية، كما كان في ماضيها، قائماً أيضاً على عنصر العقيدة، من غير إعتبار للظروف المرحلية المتنوعة التي أملت الجهاد في الشريعة الإسلامية في الماضي، ومن غير إدراك لكون الطبيعة البشرية المسالمة هي الفطرة، وأن الطبيعة البشرية المحاربة إنما هي طبيعة عارضة، وهي مسخ للفطرة السليمة وهي إذن رهينة بملايسات التاريخ.. فالإنسان إنما آمن بالله تعالى صدر، وإليه آيب، والله تعالى هو السلام..

والبيانات القرآنية، والبيانات النبوية، إنما تبشر بعودة الإسلام، من جديد، ليعقب هذه الجاهلية الثانية، فيرتفع إلى قمة جديدة لم يكن له بها سابق عهد. فها هو القرآن الكريم يقول: «هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، وكفى بالله شهيداً».. فظهر الإسلام على سائر الأديان، وعلى سائر الفلسفات، إنما هو أمر لا بد أن تستشرفه البشرية اليوم، طالما لم تشهد من قبل وقال النبي الكريم: «بدأ الإسلام غرباً، وسيعود غرباً، كما بدأ فطوي للغرباء!! قالوا: من الغرباء يا رسول الله؟ قال: الذين يحيون سنتي بعد إذ ثارها!!» فالإسلام، في بعثته الجديد، إنما يقوم على إحياء السنة، وذلك، كما أسلفنا، في مقدمة هذا الكتاب، بجعل هذه السنة، وهي شريعة فردية، تتعلق بعمل النبي في خاصة نفسه، شريعة عامة لكل الناس، في منهاجهم التقدي، وفي تنظيمهم الاجتماعي.. وليتم بعث الإسلام، في هذا المستوى، الذي لم تشهد البشرية من قبل،

لا بد أن يعقب جاهلية أرفع من الجاهلية الأولى التي أعقبها بعثة
الأول.. ذلك بأن الجاهلية، في أي وقت، إنما هي الواقع الذي
سببته البعث الإسلامي على إيجابياته بناءه الفوق.. فعلى قدر
درجة الجاهلية تقاس درجة البعث الإسلامي الذي سببها،
ولذلك فإن إعتبار الجاهلية المعاصرة « كالجاهلية التي عاصرها
الإسلام أو أظلم »، كما ذهب إلى القول سيد قطب، إنما هو دلالة
على قصور التصور الصحيح لصورة البعث الإسلامي المرتقب..
وهذا القصور، كما بينا، إنما مرده إلى ضعف الفكرة التوحيدية..

الفصل الثاني

إنعدام المذهبية المتكاملة عند الأخوان المسلمين

ومن أبرز سمات دعوة الأخوان المسلمين إنعدام المذهبية
المتكاملة التي تطرح محتوىً فكرياً تفصيلياً يعالج قضايا
السياسة، والاقتصاد، والاجتماع.. هذا مع أن من أوجب
واجبات الداعية الإسلامي، اليوم، أن يبرز أمثاله للإسلام
على كل فلسفة اجتماعية معاصرة، وعلى كل دين، في جميع
قضايا الحياة العامة، بصورة علمية تقنع العقول الذكي.. لا سيما
أن هذه الفلسفات إنما تطرح، اليوم، محتوياتها الفكرية
التفصيلية حول هذه القضايا، وتنحصر إلى تطبيقها في واقع
الحياة المعاش..

ومرد إنعدام المذهبية المتكاملة، عند الأخوان المسلمين
إنما هو إلى القصور عن فهم حقائق الإسلام، وحقائق العصر..

مما جعلهم يمشون تناقضاً شديداً بين الولاء للشرعية الموروثة التي لا يرون تطوراً فيها، وبين الاستجابة للحاجات الملحة، والطاقت الحائلة التي تزخر بها الحياة المعاصرة - فهم لم يستطيعوا أن يعيشوا هذه الشرعية في صدق، كما أنهم لم يستطيعوا أن يتفاعلوا مع روح العصر - ولذلك عمدوا إلى التعميم، وإلى التعمية وإلى التعمية في كثير من آرائهم، لإخفاء ذلك القصور، وذلك التناقض.

ها هو هندأوى دوير، أحد كبار الأخوان المسلمين، بمصر، يقول عن أساتذته الشيخ حسن البنا: «فكان رأيه أن محاولة صياغة رأي الإخوان في القضايا التفصيلية، وكيفية تطبيق الشريعة الإسلامية على حياة المجتمع المعاصر هي محاولة، ضررها أكثر من نفعها، فإذا كانت صياغة مثل هذه قادرة على مواجهة الخصوم السياسيين الذين أخذوا على الإخوان دائماً أنهم يطرحون شعارات عامة ولا يقدمون حلولاً تفصيلية للمشاكل، فإنها تفتح الباب في نفس الوقت لشقاق كبير بين المسلمين أنفسهم لشدة المذاهب والاجتهادات» - كتاب «الأخوان المسلمون» لريثشارد سرب منشيل.

أما الأستاذ سيد قطب فيرى أن السؤال عن تفاصيل دعوتهم إنما هو لأجاء دعايتها!! ويدعوهم إلى الارتطاع عن ذلك! يقول: «إن الجاهلية التي حولنا، كما أنها تصنط على أعصاب بعض المخلصين من أصحاب الدعوة الإسلامية فتجعلهم يشعرون بخلوات النهج الإسلامي، هي كذلك تتعمد أحياناً أن تخرجهم، فنسألهم: أين تفصيلات نظامكم الذي تدعون إليه؟؟ ماذا

أعددتهم لتنفيذه من بحوث ودراسات، ومن فقهه مفتن على الأصول
الحدثية؟» إلى أن يقول: «وهي سخرية هازلة يجب أن يرتفع عليها
كل ذي قلب يحس لهذا الدين بحرمته!!» (معالم في الطريق) صيغة
٥٨- طبعة دار دمشق --

هكذا يرى مؤسس دعوة الأخوان المسلمين أن تقديم رأيهم
في «القضايا التفصيلية» وفي «كيفية تطبيق الشريعة الإسلامية
على المجتمع المعاصر» إنما هو «محاولة ضررها أكثر من نفعها!!»
أما إذا كان يرى صلاحية الشريعة الإسلامية الموروثة لحل مشكلات
الحياة المعاصرة، فلماذا يرى أن تقديم هذا الرأي بصورة مفصلة
«محاولة ضررها أكثر من نفعها» وهو مطالب بإقامة الحجة على
فضيلة هذه الشريعة على سائر الفلسفات المعاصرة، وعلى سائر
الاديان في تقديم الحلول المفصلة الميوبة للمشكلات الماثلة؟ إلا
إذا كان يرى أن تقديم هذا الرأي المفصل قد يعرض هذه الشريعة
في صورة دون مستوى تطلعات وقدرات الحياة المعاصرة!!
والسبب الذي ساقه الشيخ البنا في أن محاولة تقديم
آرائهم التفصيلية حول القضايا المعاصرة إنما «هي محاولة
ضررها أكثر من نفعها» لأنها «تفتح الباب لشقاق كبير بين المسلمين»
وهو متعدد والمذاهب والاجتهادات.. هذا السبب ليس له أدنى حظ
من الإقناع، ذلك بأن الداعية الإسلامية الذي يثق في صحة دعوته
لا يخشى «تعدد المذاهب والاجتهادات» ومن ثم فهو لا يمكن أن
يعمد إلى إخفاء الرأي التفصيلي لدعوته حول القضايا الحيوية التي
يمايشها الناس!! ثم إن من يريد أن يدعو الناس إلى واضحة من

أمر الدين، فيصدهم القتل، لأنها عليه أن يطرح الصورة المتكاملة
للدعوة في مواجهة « المذاهب » المتعددة !! ثم هو يدبر بينها وبين
هذه المذاهب الحوار الفكري الرشيد، المؤدب بأدب الدين، حتى يلتقي
الناس، في نهاية المطاف، حول المذهبية الصالحة، فتتم لهم بذلك
الوحدة الفكرية الشاملة.. فإن ذلك خير من إخفاء المحشويات
التفصيلية للدعوات إثناء « للشقاق » بين المذاهب بينهما الخلافتان
الفكرية قائمة فيما بينها، فعلاً..

ولماذا يعتبر سيد قطب أن السؤال عن تفصيلات النظام الذي
يبدو إليه إنما هي محاولة لإحراجهم ؟! إن إنسان القرن العشرين،
الذكي، المثق، الذي يسأل، ويستقصي، ويطلب الاقتناع، وهو ينظر
لشعارات فكرية عالمية ومحلية متباينة، عن طريق تطور وسائل التعليم
والإتصال، إنما صار سؤاله عن تفاصيل الدعوات المطروحة عليه
حقاً طبيعياً ومشروعاً له.. لا سيما أن الإذعان الأعمى لمربع اليوم
هو قصارى ما تطالب به الدعوات الدينية وغير الدينية.. وإذا
يعتبر سيد قطب أن مثل هذا السؤال « سخرية هازلة يجب أن
يرتفع عليها كل ذي قلب يحسد لهذا الدين بجرمة »؟! إن حرمة
الدين الحقيقية إنما تستمد من مقدرته على حل قضايا الإنسان
المعاصر، مقدمة في صورة تفصيلية مقتنعة.. وليست حرمة الدين
أمراً مبهماً يقوم على « ترفع » الدعاة عن أداء واجب واجباتهم
وهو التدليل على صلاحية الدين على حل مشاكل الحياة الماثلة !!
فالداعية الإسلامي الجاد إنما يجب ألا ينطلق من عقد نفسية
تسوك له أن يظن أن السؤال المشروع الذي يوجه إليه « سخرية

هاتلة» به ..

والحقيقة إن الأخوان المسلمين ، بسبب إغتراف المذهبية ، المتكاملة ،
إضا لا يملكون الإجابة على مثل هذا السؤال !! فهم عاجزون ، تماماً عن
إستنباط الحلول الفاعية المقنعة لمشكلات الحياة المعاصرة من الشريعة
الاسلامية الموروثة .. وذلك لأن هذه المشكلات لا تجد حلها في هذه
الشريعة ، وإنما تجد حلها في الشريعة الجديدة التي تقوم على أصول
القرآن والسنة النبوية التي لا يعرفون إليها السبيل .. أكثر من ذلك !!
فقد اتخذ الأخوان المسلمون من العجز فضيلة فذهبوا بتسيبوت
قصورهم إلى الإسلام !! يقول الأستاذ سيد قطب عن دعوتهم :
« ان قاعدة الدعوة أن قبول شرع الله وحده ، أيأ كان ، ورفض كل
شرع غيره ، أيأ كان ، هو ذاته الإسلام ، وليس للإسلام مدلول سواه
فمن رغب في الإسلام ابتداء فقد فضل في القضية ، ولم يعد يحتاج
إلى ترغيبه بجمال النظام وأفضليته .. فهذه إحدى بديهيات الإيمان »
- " معالم في الطريق " ص ٤٨ -

هذه هي قاعدة دعوة الأخوان المسلمين كما يقدمها سيد قطب !!
ولكن كيف يتم . « قبول شرع الله وحده ورفض كل شرع غيره أيأ كان » ؟
أليس واجب الداعية الاسلامي أن يبين فضيلة شرع الله على غيره
من الشرائع حتى يتم قبوله ؟! وكيف يترغب الفرد البشري المعاصر في
الإسلام من غير أن يقدم له في مستوى حل مشاكله الماثلة بتفصيل
مقنع ؟! أم كيف ينشأ « الإيمان » في نفس هذا الفرد من غير أن
تبرز له أفضلية الإسلام على غيره من الفلسفات والأديان في
صورة مذهبية متكاملة تواجه الواقع المعاصر بكل تعقيداته

ومشاكله؟ والاخوان المستسلمون انما يروون ان الاذعان الاعشى
هو مدلول الاسلام «الذى ليست للاسلام مدلول سواء».. فيحكمون،
بذلك، على هذا الدين بالقصور عن اقتناع الاثنان المعاصر، الذكى،
الجائر، المتبائل.. ولذلك سيبقى السؤال الذى اشار اليه سيد
قطب يواجه الاخوات المسلمات بالصلاح شديد: «اين تفصيلات
النظام الذى تدعون اليه؟» وهو سؤال موضوعى، وطبيعى، وجاد،
وليس «بسخرة هازلة»، ولن يقضى فى الرد عليه الهروب الذى
يلبسونه ثوب المنطق!!

الفصل الثالث

أسلوب العنف عند الاخوات المسلمات مرحلة الجهاد فى الاسلام :

لقد جاءت الدعوة الاسلامية فى مكة تركز على الاقتناع، وتجنب
العنف، وتحترم الحرية، بصورة لم يسبق لها مثيل فى التاريخ..
يقول تعالى لنبيه الكريم: «فذكر!! انما انت مذكر، لست عليهم
بمسيطر»، الى آخر هذه الآيات التى تنهى النبى الكريم، على
ما عرف عنه من نزوع طبيعى الى عدم السيطرة، عن السيطرة!!
فلما اساء الناس التصرف فى هذه الحرية الواسعة التى كفلت لهم،
برفضهم دعوة التوحيد، كما بينا فى مقدمة هذا الكتاب، صودر
من حريةهم القدير الذى لا يطيقون حسن التصرف فيه.. فكانت
هذه المصادرة بالنسبة للمشركون، واهل الكتاب، عن طريق

الجهاد.. وكذلك شرع الجهاد.. فالسبب في استعمال العنف قد كان
بسبب سوء التصرف في ممارسة الحرب المتمثل في الكفر.. قال تعالى:
«وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة، ويكون الدين لله، فإن انتهوا فلا عدوان
إلا على الظالمين».. ونزلت آية السيف ناسخة لجميع آيات الاسماح
والحرية: «فإذا انسלخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتمهم،
وخذوهم، وأحصوهم، واقعدوا لهم كل مرصد، فإن تابوا وأقاموا
الصلاة، وآتوا الزكاة، فخلوا سبيلهم، إن الله غفور رحيم».. وهذه
في حق المشركين.. وقد نزلت في حق أهل الكتاب آية الجزية:
«قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله، ولا باليوم الآخر، ولا يحرمون ما حرم الله
ورسوله، ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب، حتى يعطوا
الجزية عن يديهم صاغرون».. «ولا صاغرون» معناها خضرون
دليلون.. وهنا جاء الحديث الشريف: «أمرت أن أقاتل الناس
حتى يشهدوا الآلهة (لا الله)، وأن محمدًا رسول الله، ويقوموا الصلاة،
ويؤتوا الزكاة، ويصوموا الشهر، ويحجوا البيت، فإذا فعلوا عصموا
منى دماءهم، وأموالهم، إلا بحقها.. وأمرهم إلى الله».. «وأمرهم
إلى الله» تعني أن الناس إنما لا يحملون على العقيدة المستكنة في
الصدور بالإكراه، وإنما يحملون بالإكراه على الإذعان لسلطان
المسلمين..

والحكمة من وراء الجهاد في الاسلام إنما هي طرف من الحكمة
من وراء العذاب - عذاب الدنيا، وعذاب الآخرة.. قال تعالى في
الأمر بالجهاد: «قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم، ويخرمهم وينصرهم
عليهم، ويشتف صدور قوم مؤمنين».. وهي حكمة تعليمية..

فليس العذاب إلا تجربة أليمة ترد النفس إلى الجادة في مستقبل حياتها الدنيا، أو الآخرة، وذلك بعد أن تكون قد خوطبت بسوء العقوبة ففجرت عن تخيلها.. قال تعالى، في حكمة العذاب التليمية: «ما يفعل الله بعذابكم، إن شكرتم، وآمنتم؟؟ وكان الله شاكراً عليماً»..

ولقد كانت الأمم المكذبة يرسلها إلهها تعذب بالعناصر الطبيعية كالطوفان، والريح، والصواعق، حيث يلاقى سائر أقرانها المكذبين الهلاك الذريع، ذلك بأن تلك الأمم قد كانت من الغلظة، والفظاظة، بحيث لا يفيض تعذيبها إلى الحكمة منه إلا بتلك الصورة الغليظة، الفظة.. ثم لما صار الناس إلى اللطافة ورهافة الحس هوناً ما، فصاروا يرتدعون بأقل من التعذيب بالعناصر الطبيعية المهلكة شرع الجهاد بالسيف، عند البعث الإسلامي الأول، فجعل تعذيب المكذبين بأيدي المؤمنين.. ولقد جاء في ذلك قوله تعالى: «قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم، ويخرمهم، وينصركم عليهم، ويكشف صدورهم قدم مؤمنين».. تأمل!! يعذبهم الله «بأيديكم» هذه كرامته تحصل لأول مرة فيستبدل الله، في تعذيب المكذبين، أيدي المؤمنين بدلاً من العناصر الطبيعية، السماء، التي تحتاج إحتياجاً، وتعم تعمماً.. وهذه في حد ذاتها لطف ورحمة!! السبب الذي استحقوا به هذا اللطف هو، إلى جانب الفضل الإلهي، لطافة طبعهم تسبباً، وبقظة عقولهم.. ولقد قال تعالى في ذلك: «وإذا قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء، أو إتنا بعذاب أليم» وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم، وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون».. تأمل!! «وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم»

وهذا محض الفصل، وفيه إشارة لطيفة إلى نقطة عقولهم مما أوجب التخفيف عليهم، وتحويل تعذيبهم من العناصر إلى أيدي إخوانهم المؤمنين، ثم تجيء الإشارة الصريحة إلى ذلك في قوله تعالى: «وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون!!»

وفي خط النحول من العذاب بالعناصر الصماء إلى العذاب بسيف ورمح المؤمنين يجرى قوله تعالى من آية شاملة وواضحة: «قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذاباً من فوقكم، أو من تحت أرجلكم، أو يمسكم شيعاً، ويذيق بعضكم بأس بعض.. انظروا كيف نصرف الآيات لعلهم يفقهون!!».. هذه علة العذاب!! «لعلهم يفقهون»..

وكما كان التعذيب بآس الطبيعة مرحلة منسجمة - في تاريخ الدعوات الدينية فإن التعذيب بآس الحرب (الجهاد) نفس المرحلية التي اقتضتها الظروف التاريخية المحيطة بتطور الفرد البشري من الغلظة إلى اللطف.. والصكمة من وراء الجهاد بالسيف حكمة تعليمية كما أسلفنا، فما للكذب، يومئذ، قد إحتاج تجربة الحرب والموت، أو الخضوع لوصاية المؤمنين عن طريق السيف، وهو القاصر الذي لا يعرف مصلحته الحقيقية.. وكذلك شرع القتال في الإسلام تلطفاً بالمدعويين من تحمل تبعه باهظة لا يقوون عليها، وهم قصرون، وهي حسن التصرف في الحرية.. كما شرع في وقت كانت فيه الحرب لا تزال لها المقدرة على حل كثير من المشاكل.. والحرب - الجهاد بالسيف - لا يمكن أن تكون أصلاً من أصول الإسلام، وإنما أصل الإسلام السلام.. ولذلك فقد كان النبي الكريم يقول رجعتنا من الجهاد الأصغر - الحرب - إلى الجهاد الأكبر - مجاهدة النفس بالرياضات

والعبادات ..

يسقط أسباب الجهاد اليوم !!

وسبب لجوء الاسلام الى البشيف لانها يجوع من جهتين:

أولهما المقاومة التي لقيها من أصحاب النفوذ ، ومن وقعوا تحت
تضليلهم ، أو تحت إرهابهم ، من المستضعفين ، وأخراهما إستحالة
الاقناع في وقت لم تكن العقول فيه مستنيرة بأنتشار العلم ولا القلوب
فيه سليمة بتوفر أسباب الأمن . فالناس لذلك قد كانوا في طور
قصور يحتاجون فيه الى وصي رشيد يحملهم على مصالحتهم
بالإكراه .. فأما اليوم !! فإن البشرية ، في جملة أفرادها ، قد قطعت
مرحلة كبيرة نحو التنفيع والإستواء ، بسبب انتشار وسائل التعليم
ووسائل الاتصال ، وتوفر أسباب الأمن ، وبروز كثير من مظاهر حكم
القانون ، وذلك بحيث صار أفرادها قادرين على رؤية الحق ، وعلى
التفكير الدقيق بينه وبين الباطل .. وصارت قوة الحق كافية لاحتداث
التغيير إلى الأحسن من غير حاجة إلى ممارسة العنف ، لاسيما وقد
خرج الأفراد من كثير من صور الاستضعاف ، والتضليل ، والإرهاب
التي وقع فيها أسلافهم على يد أصحاب النفوذ ، وذلك إلى حيث
صاروا أكثر إدراكاً لمصلحتهم الحقيقية ، وأكثر استعداداً للتجاوب
مع دعوة الحق ..

هذه التحويلات الكبيرة نالني على الدعاة الاسلاميين واجباتنا
جديدة ، تمام الجدة الوهي ان يقدموا الدعوة في صورة مقننة
ومؤثرة .. وذلك بأن يطبقوا ما يدعون إليه على انفسهم قبل
مباشرتهم هذه الدعوة حتى تكون دعوتهم بلسان الحال ، وهو

الأخلاق، سابقة المسات المقال، وذلك تورعاً من ذكر هذه الآية :
« يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون ؟ » كبر مفتاً عند الله أن
تقولوا ما لا تفعلون !! » .. ولذلك فقد آن الأوان أن يرتفع أسلوب الدعوة
الاسلامية من الجهاد للآخرين بالسيف، الذي لا يقتضاه حكم الوقت
الماضي، إلى مستوى جهاد النفس .. وهذا ما سماه النبي بالجهاد الأكبر
وبفضل هذا الجهاد ترتفع إلى مستوى الإقناع، والإسماح، والسلام
الذي تقوم عليه آيات أصول القرآن ..

مفهوم الجهاد عند الإخوان المسلمين :

وفي هذا الوقت الذي تهيأت فيه البشرية للتبشير بالاسلام
في مستواه العلمي القائم على الإقناع، والإسماح، والسلام، حيث اتجه
الرأي العالمي إلى نيل العنف، ولم تعد الحرب لتحل مشكلة من المشاكل،
يجب تنظيم الإخوان المسلمين ليدعو المسلمين إلى الجهاد !! فما هو
الشيخ حسن البنا، مؤسس الدعوة، بفرد رسالة خاصة بالجهاد،
أسمها « رسالة الجهاد » أورد فيها العديد من النصوص التي تحض
على الجهاد، داعياً إلى إتخاذها أساساً لأسلوب الدعوة الاسلامية
اليوم، وقد وجه في خاتمة هذه الرسالة هذه الدعوة إلى الإخوان
المسلمين :

« أيها الإخوان .. إن الأمة التي تحسن صناعة الموت وتعرف كيف
تموت الموت الشريفة يهب لها الله الحياة العزيرة في الدنيا، والنهم
الخالد في الآخرة، وما الوهن الذي أذلنا إلا حب الدنيا، وكراهية الموت،
فأعدوا أنفسكم لعمل عظيم وأحرصوا على الموت توهب لكم الحياة »

صفحة ٦ . مجموعة رسائل حسن البنا .
والشيخ البنا كثير الحديث عن « صناعة الموت » . فقد كتب عام
١٩٣٤ (مقالاً عن الجهاد أسماه « صناعة الموت » ، وفي أوج نشاط
الجهاز السري وقوته أعاد البنا نشر نفس المقال بعد أن غير العنوان
ليصبح أكثر غرابة « فن الموت ») ص ١٣٠ من كتاب « حسن البنا
مق .. وكيف .. ولماذا ؟ » للدكتور رفعت السعيد - أخذاً عن جريدة
« الإخوان المسلمين » عدد ١٦ / ١ / ١٩٤٦ .

هكذا يدعو الشيخ حسن البنا إلى إتقان « صناعة الموت » أو
« فن الموت » في هذا العصر الذي يوجب علينا الإسلام أن نتعلم
« فن السلام » ، وأن نعلمه البشيرية التي قضت تاريخها كله محاربة
حتى لم تعد الحرب لتحل مشكلة واحدة من مشاكلها ، وحتى صارت
حاجتها إلى السلام هي حاجة حياة أو موت ..
لقد لبست على الدعاة الإسلاميين ، كالشيخ حسن البنا ، أمر الجهاد
تلك القمصان الصريحة المستفيضة في القرآن ، والحديث الشريف التي
تخضع عليه .. فحقيقت عليهم حكمته ، واتسامه بسمة الموقوتية .. وفي
أصل الدين ، الذي لم تكن الظروف التاريخية ، يوماً ، ملائمة للتشريع
في مستواه ، كما أسلفنا ، فإن الحياة في سبيل الله أولى بالإنسان من
الموت في سبيل الله .. الحياة في سبيل الله تقتضي مجاهدة النفس ،
التي أسماها النبي الكريم الجهاد الأكبر ، في مقابل جهاد الأعداء الخارجيين
- الجهاد الأصغر - ذلك بأن أعدى الأعداء ، بالنسبة لكل منا ، وإنسا
هو نفسه - قال النبي الكريم : « إن أعدي أعدائك نفسك التي بين
جنبلك » حتى لقد ذهب بعض العارفين يؤي قوله تعالى « لا يابها الذين

آمنوا قائلوا الذين يلونكم من الكفار، وليجداوا فيكم غلظة، وأعلموا
 ان الله مع المتقين..» يان من يلوننا من الكفار، وهم أقربهم إلينا،
 لأنهم نفوسنا.. فالكفار في خارجنا إنما هم آيات آفاق، ويقابلهم
 الكفار في داخلنا - وهم نفوسنا.. «سرهم آياتنا في الآفاق، وفي
 أنفسهم، حتى يتبين لهم أنه الحق! أولم يكف بربك أنه على كل
 شيء شهيد؟»

هذا، والحياة في سبيل الله أصعب، وبها لا يقاس، من الموت في
 سبيل الله، ذلك بأن الحياة في سبيل الله تقتضي التطور، في مفاهيم
 النفس، من النفس الحيوانية إلى النفس الانسانية.. بترويض النفس،
 واستئناسها، وكبح جماح أهوائها، ومراعاة بدوائها.. وهو عمل
 تربوي جد عسير، وجد طويل.. فدعوة الشيخ حسن البنا إلى اتقان
 «صناعة الموت» إنما هي تنكب عن أصل الدين، في وقت لا يستعد
 فيه الفرد البشري، والمجتمع البشري، لأن يُشرع له في مستوى هذا
 الأصل الذي لم يترل عنه التشريع، إلى الفرع، في الماضي، ألا سبب
 حكم الوقت.. والدعوة إلى الحرص على الموت، كما جاء على لسان الشيخ
 حسن البنا: «وأحرصوا على الموت توهب لكم الحياة»، في هذا العصر،
 إنما هي دعوة إلى التصول عن الواجب الديني المباشر، وهو تسليط
 النفس، وفق المنهاج النبوي في العبادة، وفي المعادة، وما يقتضيه من
 مجاهدة جادة، وطويلة.. وليس هذا التصول عن هذا الواجب
 بطلب الاستشهاد!! مع أن طلب الاستشهاد، مع غياب حكم الوقت
 الذي يقتضيه، إنما هو استهانة لحظ من حظوظ النفس، وهو من
 أهوائها، هو اصطناع البطولة، وتصيد السمعة..

ومع أن مفهوم الجهاد، عند الأخوان المسلمين، مستمد، أساساً من
مؤسسي الدعوة، الشيخ حسن البنا، إلا أن كتابات الأستاذ سيد
قطب هي التي بلورت هذا المفهوم، وركزت عليه، أشد التركيز. قال
في كتابه «معالم في الطريق»: «إن الجهاد ضرورة المدعوة إذا
كانت أهدأفها هي إعلان تحرير الإنسان وإعلاناً جاداً يواجه الواقع
العملي يوسّئ له في كل جوانبه، ولا يكفي بالبيان الفلسفي
النظري!! سواء كان الوطن، الإسلام - وبالشفير الإسلامي الصحيح
: دار الإسلام - آمناً أم مهدداً من جيرانه!!»

هذا ما قاله الأستاذ سيد قطب... وهي قولة تحتاج إلى قدر كبير
من المراجعة. فتحريم الإنسان في هذا العصر لا يتم عن طريق الجهاد،
وإنما يتم عن طريق تقديم الإسلام كعلم نفس، يحرر الإنسان من
الجهل بحقيقة الوجود، ومن الخوف الموروث، والمكتسب، نتيجة
لذلك الجهل.. أكثر من ذلك!! فإن الجهاد كسلوب للدعوة
الإسلامية، في هذا العصر، إنما هو مغرور، أشد المغرور، لتحرير
الاستفان - الذي أخذ يشب من طوق الوصاية في شتى صورها..
وما هو «الواقع العملي» الذي يعنيه الأستاذ سيد قطب، وهو
يتحدث عن الجهاد كسلوب للدعوة، «يواجه الواقع العملي»
يوسّئ له في كل جوانبه!!؟ اليس هو الواقع العملي للحياة
المعاصرة الذي لم تعد فيه الحرب بقيادة على حل المشاكل، وأصبح
قصارها أن تسوق المتحاربين إلى تربية المفاوضات لحل مشاكلهم
بالتفاوض!!؟ اليس هو الواقع العملي للحياة المعاصرة الذي
تطورت فيه أسلحة الحرب تطوراً جعل الجهاد «عملية» غير ممكن،

الى جانب أنه دينياً غير مطلق ١٩
وسيد قطب، وهو يرى أن الجهاد ضرورة لا تنفك الدعوة لتحرير
الإنسان، في هذا العصر، لما يلتقى تماماً، ومن غير وعى منه، مع
الماركسيين، الذين يرون أن العنف، والقوة، بشرطان ضروريات
لأحداث أى تغيير اجتماعى أساسى!! هو يلتقى بهم هذا الالتقاء
في أمر العنف وذلك بعد أن خلفت البشرية عهد التغيير بالعنف،
وأخذت تستقبل عهد التغيير الفكرى.. أو «الثورة الفكرية»..
والاستاذ سيد قطب اذ يرى أن الجهاد «ضرورة» للدعوة الإسلامية،
لا ينفك عنها، على الإطلاق، كأنه يرى أن ليست ثمة صورة يقدم
فيها الاسلام الى البشرية المعاصرة سوى صورة الوصاية.. وها هو الشيخ
البناء يقرر ذلك بصورة مباشرة فيقول، بعد أن أورد نصاً من نصوص
الجهاد: «و معنى هذا أن القرآن الكريم يقيم المسلمين أوصياء
على البشرية القاصرة، ويعطيهم حق الهيمنة والسيادة على الدنيا
لخدمة هذه الوصاية النبيلة.. وإذن فذلك شأننا لا من شأن الغرب
ولمدنية السلام لا لمدنية المادة» - مجموعة رسائل حسن البنا - من
١٤٧ - هذا ما قاله الشيخ حسن البنا، وهو لا يرى للدعوة الإسلامية
من صورة، إلا صورة الوصاية.. أكثر من ذلك!! فإنه يرى أن
المسلمين أولى بأن يكونوا أوصياء على البشرية المعاصرة من الغرب!!
مفترضاً أن هذه البشرية قاصرة!! مفترضاً أنها سئذ عن وصاية
المسلمين، بعد أن تحرر من وصاية الغرب!! فهل يمكن أن يُقبل
الإنسان المعاصر، بذلك، وتفتح، على دعوة تعلن هذا الرأي الغرب
عنه ٢٠

ثم يتحدث الشيخ البنا عن «مدنية الإسلام» و«مدنية المادة»،
وهو يخطط بين المدنية والحضارة خطأ واضحاً.. فإن ما عليه الغرب
اليوم من تقدم مادي إنما هو حضارة وليس مدنية.. فالحضارة هي
هذا الارتقاء بوسائل الحياة الحديثة التي أنتجها العلم الحديث،
والتكنولوجيا، بينما المدنية هي الالتزام الأخلاقي الذي ينم عن حرية
الفرد الداخلية.. ولذلك فإن عبارة الشيخ البنا: «مدنية المادة» عبارة
تحتاج إلى قدر كبير من المراجعة..

ومفهوم الجهاد عند الأخوان المسلمين لا يقف عند حد الحرب
لنشر الدعوة الإسلامية، وإنما هو عبارة عن عملية تخطيط شاملة!!
فقد قال الأستاذ سيد قطب: «وكما أسلفنا فإن الانطلاق بالمذهب
الإلهي تقوم في وجهه عقبات مادية من سلطة الدولة، ونظام المجتمع،
وأوضاع البيئة، وهذه كلها هي التي ينطلق الإسلام لتخطيطها
بالقوة!!»

وأعمال العنف التي يسميها الأخوان المسلمون جهاداً في سبيل الله،
ويسمون الموت فيها استشهاداً، إنما هي مواجهة أساساً للمسلمين!!
هذا في حين أن الأمر للنبي الكريم بالقتال إنما هو بعصم دماء، وأموال،
الناس إذا ما شهدوا الشهادة، وأقاموا أركان الإسلام الأخرى.. حتى
ولو كانوا بذلك منافقين!! كما قرر الإسلام، بصورة لا لبس فيها
ولا غموض، أنه: «كل المسلم على المسلم حرام: دمه، وماله، وعرضه،
وأن يظن به ظن السوء!!» وقد نهى النبي الكريم نهياً قاطعاً، عن
قتال أي فرد يشهد الشهادة، حتى ولو كان إنما يشهدا تقية منه
للقتل!! روى أن أحد الأصحاب قال: «يا رسول الله أرأيت لو أن

مشاركاً قائلتي ، فضرب يدي ، فقطعها ، ثم لاذ بشجرة ، وقال : « أشهد
 إلا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً رسول الله » . أأخذه ؟ قال : لا !! قال :
 ولكنه لما قالها ليحى نفسه مني !! فقال : لا تفتله !! فإنك إن تفتله
 تكن في مكانه قبل أن يقولها ، ويكن في مكانك قبل أن تفتله !! . وقال
 النبي الكريم : « إنه يستعمل عليكم أمراء ، فتعرفون وتنكرون ، فمن كره
 فقد برئ ، ومن أنكر فقد سلم ، ولكن من رضي وتابع !! قالوا : يا رسول
 الله ألا نقاتلهم ؟ قال : لا !! ما أقاموا فيكم الصلاة !! » ومن ههنا
 تبرز مفارقة الأخوان المسلمين التامة لأحكام الجهاد . فالجهاد إنما
 كان موجهاً أساساً لغير المسلمين ، ثم إنه كان لا يقوم على الشر ،
 واسلوب الإغتيال الذي يمارسه الأخوان المسلمون اليوم . وسنرى
 في الباب الثاني من هذا الكتاب : « الإخوان المسلمون في مجال الممارسة »
 كيف يمارس الإخوان المسلمون أسلوب الاغتيالات الفردية للمسلمين ،
 وكيف اشتركوا في تخطيط ، وتنفيذ الغزو الأجنبي ، والمؤامرات الدروية
 التي راح ضحيتها عشرات المسلمين !!

الأساليب التي تغذي روح العنف عند الإخوان المسلمين

وهكذا يلتقي الإخوان المسلمون ، من حيث لا يشعرون ، في ضرورة
 أسلوب العنف لإحداث أي تغيير أساسي في المجتمع ، مع الماركسية التي
 يعادونها بغير وعي . وقد ظل العنف هو السمة الملازمة لسلم
 الإخوان المسلمين ، كتنظيم ، وكأفراد ، منذ أن نشأت حركتهم في
 مصر ، في حوالي عام ١٩٢٨ . ويرجع ذلك إلى عدة أسباب ، منها
 ضعف التوحيد عند أسانذتهم ، مما جعل دعوتهم تقوم على فهم

خالته للجهاد، كما رأينا، ومنها غياب المذهبية الفكرية المحددة، ومنها إغفال أساليب التربية، والتسليم الديني، والاستعاضة عن كل أولئك بالحساس العقيدى ..

ثم إن هناك عدة رواقد غذت هذا الاتجاه إلى العنف عند الإخوان المسلمين .. منها، مثلاً، أن أغلبية الذين ينتمون إلى تنظيمهم من الطلاب، ومن الشباب، ممن يعيشون في مرحلة المراهقة، أو ممن يتأثرون بآثارها، وهم، بذلك، إنما يميلون إلى الإندفاع، والحساس، ويملكون من الطاقات الجسدية، والعاطفية، ما لا تجد، عند تنظيم الإخوان المسلمين، المنهاج التربوي الذي يستوعبها، ويهذبها، ويعد من إندفاعاتها .. بل، على العكس من ذلك تماماً، فهي لا تجد عند هذا التنظيم، إلا الإشارة التي تغذيها، وتلهبها، وتبرر اتجاهها إلى الحساس الطائش !! أضف إلى ذلك الملاحظات التاريخية التي نمت عند هذا التنظيم روح العنف، ولبسته عليه بمفهوم الجهاد في البعث الإسلامي الأول .. تلك الملاحظات التي صاحبت نشأة هذا التنظيم في مصر: من المشاركة في بعض الأعمال العسكرية في حرب فلسطين، وحرب السويس .. ومن الصراع العنيف الذي دار بينهم وبين الحكومات المختلفة في مصر، وما تعرضوا له من اضطهاد وتصفية، وما قاموا به من محاولات للوصول إلى السلطة عن طريق القوة، ومن محاولات لارهاب، أو اغتيال، خصومهم السياسيين .. ومن العوامل التي تغذي اتجاهات العنف عند الإخوان المسلمين أساليب التفسير .. فهي أقرب إلى الأحاديث الانشائية الأدبية منها إلى التعبير العلى الذي تصحبه الصواب الفكرية .. فهم شديدو الاهتمام

بالخطابة ، وبالشعر الحماسي ، مما يند من الفكر الموضوعي ،
ويذكرى الاندفاعات ، والإنفعالات العاطفية .. كما ظل الأخوان
المسلمون ، دائماً ، يند يدي الاهتمام بصنوبر التدريبات العسكرية
والرياضة البدنية ، التي تقدمهم لأعمال العنف .. وهم إنما يتخذون
من أشكال التنظيم ما يمتشي مع روح العسكرية ، عندهم ، فيقسمون
أنفسهم إلى وحدات ، مثل : « الأسرة » ، و : « الكتبة » .. بل إن لهم
فرقاً عسكرية بحتة مثل : « فرق الجواله » ، و : « الكتائب » ، ولهم
تنظيمات فدائية معدة بالسلاح ، وبالتدريب على استعماله ، كما
أن لهم تنظيماً سرياً كان يسمى عندهم في مصر « بالنظام الخاص »
حيث كانوا يتخذون من الأناشيد الحماسية ما يغذي فيهم روح
العنف ، مثل هذه الأبيات من نشيد « الكتائب » - كما جاء في مجموعة
رسائل حسن البنا :

هو الحق يحشد أجناره ويعتد للموقف الفاصل
قصفا « الكتائب » أساره .. ودكوا به دولة الباطل
تآخت على الله أرواحنا إخاذ يروع بناء الزمن
ويائت فدى الحق آجالنا بتوجيه « مرشدنا » الموثق
أخا الكفر لما تبعت الهداة فأصبحت فينا الأخ المقتدى
وإما جهلة فنحن الكماة نقاضى إلى الروع من همدوا
إذا لأذقتك ضعف الحياة وضعف المهات ولن تنجدا !!

والأخوان المسلمون يعتبرون أنفسهم « جنوداً » للدعوة ،
ويسمون دعوتهم غيرهم للانضمام إليهم « تجنيداً » .. وهكذا فإن

مفهوم الدعوة العقيدة البحت، وأشكال التنظيم فيها، والظروف التاريخية التي مرت بها، وأسلوب التعبير، والاصطلاح، إلخ، كلها جميعاً، تغذي ذلك الاتجاه إلى العنف، والإرهاب، وتتميه.. كما يربط الإخوان المسلمون اتجاه العنف عندهم بتصور خاطئ للبطولة، مما يزيد إغراء المراهقين بهذا الاتجاه.. وحسب «البيعة»، وهي قسم الولاء الذي يؤديه الإخوان المسلمون، يصبح الجهاد في سبيل الله هو الجهاد في سبيل دعوتهم!! وقد أورد الدكتور رفعت السعيد، نص البيعة، كما يلي: «أعاهد الله العلي العظيم على التمسك بدعوة الإخوان المسلمين والجهاد في سبيلها والقيام بشرائط عضويتها والثقة التامة بقيادتها، والسمع والطاعة في المنشط والمكروه، وأقسم بالله العظيم على ذلك، وأبايع عليه.. والله على ما أقول وكيل» ص ٥٥ من كتاب «حسن البناء مقف.. كيف.. ولماذا؟».. ويزيد من خطر هذه البيعة أنها - كما هو واضح من نصها - إنما هي بيعة بالولاء لتنظيم الإخوان المسلمين، وليس للإسلام.. وهي بيعة غير مشروطة!! فهي لا تنص صراحة على اشتراط الأخذ بدعوة الإخوان المسلمين عن مبادئ الإسلام، وذلك مما يجعل المبادئ ملتزماً بحرفية هذه البيعة، وإن حادت الدعوة عن مبادئ الإسلام، ومما يجعله مطيعاً لقائده وإن كانت أوامر وتوجيهات هذا القائد مغارقه للدين.. وهذا ما حدث بالفعل كما سنرى في هذا الكتاب..

هذا مع أن البيعة في العهد الأول إنما كانت تقوم على الطاعة

في المعروف، وليست على الطاعة المطلقة: «يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبائعينك على أن لا يشركن بالله شيئاً، ولا يسرقن، ولا يزني، ولا يقتلن أولادهن، ولا يأتين بيهتان يفتريته بين أيديهن وأرجلهن، ولا يعصينك في معروف، فبائعهن، واستغفر لهن الله إن الله غفور رحيم».. تأمل!! «ولا يعصينك في معروف!!» هذا حديث يساق للنبي نفسه!! ولقد سار على هذه البيعة أبو بكر حينما ولي أمر المسلمين، فقال: «لقد وليت عليكم، ولست بخيركم. فإن رأيتموني على حق فأعينوني، وإن رأيتموني على باطل فسدّدوني!! أطيعوني ما أطعت الله فيكم، فإذا عصيته فلا طاعة لي عليكم»!!

هذه هي شروط البيعة في الإسلام.. التزام من جانب البيعة على طاعة الله..

وشعار مجلة «الدعوة» التي تصدر الآن، بمصر، إنما يعبر، تماماً، عن روح العنف التي يقوم عليها تنظيم الإخوان المسلمين، ويعذّيها، ويغذيها بين أعضائه. فهو عبارة عن صورة «حمراء» للمصحف فوق سيفين مشرعين، تحتها عبارة «وأعدوا» وهي مأخوذة من آية من آيات الجهاد هي «وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم»..



وهو مستخدم خاطئ للآية الكريمة.. إذ هو استغلال للجهاد، بعد إنصرام حكم وقته، في الأغراض السياسية.. بينما تزلت الآية تحض على الإعداد للجهاد

حينما كان للجهاد حكم الوقت ، وحيث استخدم أحسن الاستخدام
في سبيل نشر الاسلام ..

الفصل الرابع الاخوان المسلمون والديمقراطية ليس في الشريعة ديمقراطية !!

ليس في الشريعة الاسلامية ، الموروثة ، ديمقراطية ، لأن
البشرية في القرن السابع الميلادي لم تكن مستعدة للحكم
الديمقراطي ، وإنما كان الحكم الاسلامي ، يومئذ ، هو حكم الشورى ،
وهو حكم الفرد الرشيد الوصي على قوم قصير ، والذي قد أمر أن
يستشيرهم ليشعرهم بكرامتهم الإنسانية ، وليعطيههم فرصة في
مباشرة شئونهم حتى يتعلموا ، تحت توجيهه ، كيف يحسنون
التصرف فيها ، وليأهلوا المرحلة الحكم الديمقراطية ، حينما يخرجون
من القصور إلى الرشداً ، والشورى ليست ديمقراطية ، لأن الوصي
ليس ملزماً بإتباع رأى القاصر ، إذا رأى رأياً يخالفه . فالشورى
مشاورة تملك حق المخالفة ، وما هكذا الديمقراطية ، فإن الحكم
الديمقراطي يقتضئ الالتزام برأى الأغلبية .. وآية الشورى هي :
« فبما رحمة من الله لنت لهم ، ولو كنتم كفراً ، غليظ القلب ، لا تفضوا
من حولك ، فاعف عنهم ، واستغفر لهم ، وشاورهم في الأمر ، فإذا
عزمت فنوكل على الله ، إن الله يحب المتوكلين .. » - وقد نزلت آية
الشورى هذه ناسخة لآيتي الديمقراطية حينما أُدِيلَ مسنوع
التمثيل من المسؤولية على الوصاية .. وآيتنا الديمقراطية هما : « فذكر !!

إنما أنت مذكر * لست عليهم بمسيطر !! .. أما اليوم، وقد تهيأت
البشرية للحكم الديمقراطي، فقد أتى أن يتطور التشريع من مستوى
الشورى إلى مستوى الديمقراطية، بعد أن خدم حكم الشورى غرضه
- خدمه حتى استنفذه - ولقد كان أمثل أنظمة الحكم في عهده ..
إن جوهر الديمقراطية لهو المسؤولية الفردية في ممارسة حق
الخطأ .. ولقد كان النبي الكريم، وحده، في الماضي، هو المسئول
مسئولية فردية، فيما أتى، وما يدع، أمام الله تعالى، بينما كانت
سائر الناس على درجة من القصور استوجبت وصاية النبي الكريم
عليهم .. ولذلك فليس في الشريعة، (مستوى عمل الأمة)، ديمقراطية،
ولما تلتهمس الديمقراطية في السنة (مستوى عمل النبي) ..

الآخوان المسلمون يدعون إلى حكم الوصاية في عهد الديمقراطية :

يقول الأستاذ سيد قطب ((كذلك لم أستسغ حديث من يتحدثون
عن (اشتراكية الاسلام) و (ديمقراطية الاسلام))) ((العدد ١٤٠١ - ١٤٠٢
في الاسلام - صفحة ٩٧)) ..

فسيد قطب، بذلك، إنما يرفض أن يكون الإسلام اشتراكياً،
وديمقراطياً !! في هذا العصر الذي أصبحت فيه الاشتراكية، والديمقراطية
جماع تطلعات الشعوب، وجماع حاجاتها .. حتى صارت سائر الفلسفات،
وسائر الأنظمة في العالم اليوم إنما تدعيها، حتى ولو كان بعضها
لا يعينها، وقد عجزت جميعها عن تحقيقهما .. وبذلك يجرّد الآخوان
المسلمون الإسلام من أخص خصائصه التي ترشحه لحل أزمة

«النظام الاجتماعي» التي تواجهها البشرية المعاصرة وهو العجز عن الجمع بين الاشتراكية والديمقراطية في جهاز حكمي واحد - وذلك حيث عجزت عن ذلك الفلسفات الاجتماعية، جميعاً.. فكان سيد قطب حينها لم «يستسغ» أن يكون الإسلام ديمقراطياً واشتراكياً، أراد أن يُنزه الإسلام عن نقص يلحقه به بعض المسلمين!! ولعل في ذهنه تلك الصورة الشائنة للديمقراطية، والاشتراكية، التي أخذها عن التطبيق الخاطئ لهما في العالم اليوم.. فدفعته هذه الصورة الشائنة لرفض الديمقراطية والاشتراكية في جوهرهما!! وليست الاشتراكية هي الماركسية.. وإنما الماركسية مدرسة من المدارس الاشتراكية، سبئاًتها أكبر من حسناتها.. وليست الديمقراطية هي ممارسات المسكر الغربي في نظام الحكم، فهذه ممارسات سبئاًتها أكبر من حسناتها.. وإنما يأتي الإسلام ليصحح تلك الممارسات، وليحقق الديمقراطية الصحيحة، والاشتراكية الصحيحة.. فإن الإسلام، في أصوله، إنما هو أولى بهما من غيره، فما ينبغي أن ننسب ليهما تزيف المتزيين لتجريد الإسلام منهما، وهما من أكبر فضائله..

ولا يرى سيد قطب إلا أن تقوم سياسة الحكم في الإسلام على أساس: «العدل من الحكام، والطاعة من المحكومين، والشورى بين الحاكم والمحكوم» صفحة ١٠١ المصدر السابق - فهو لا يرى نظاماً للحكم في الإسلام سوى الشورى.. وهو نظام الوصاية الذي إقنضاه حكم الوقت المتمثل في قصور الناس في الماضي.. فليس هناك اليوم، رجل هو من الكمال بحيث يؤتمن على خريات الآخرين في مقام

عليهم وصياً ، وإنما صار ثمن الحرية الفردية هو دواء سهر كل فرد عليها ، وارتقاؤه إلى مستوى حسن التصرف فيها .. وذلك إنما هو مراد الدين بالأصالة حيث نهى الله تعالى نبيه ، وهو على ما هو عليه من كمال الأخلاق ، والترفع عن السيطرة على الآخرين - نهاه بقوله : « فذكر !! إنما أنت مذكر » لست عليهم بمسيطر » !!

وكذلك يرى الشيخ حسن البنا صلاحية نظام الشورى لهذا العمر فيقول بالنسبة للحاكم والأمة : « وعليه أن يشاورها وأن يحترم إرادتها ، وأن يأخذ الصالح من آرائها » !! - مجموعة رسائل حسن البنا صفحة ٣٦١ - فهي دعوة للوصاية في غير وقتها ، ذلك بأن الشعوب قد تهيأت لها أسباب الاستئثار ، وأسباب الأمن ، بدرجة أبرزت شخصيتها ونضجها مما يتقاضى الحاكم « أن يحترم لإرادتها » المتمثلة في إرادة أغلبية مجموعها ، وأن يأخذ برأى هذه الأغلبية .. فلا يعطى نفسه الحق في تقدير ما هو صالح من آرائها ، وما هو طالح ، للأخذ بالأول وإطراح الثاني .. وإنما تريد الشعوب ، اليوم ، أن ترى لإرادتها تافذه ، وأن يكون الحكم تجسيداً لهذه الإرادة ، وتنفيذاً لها .. وهذا ، كما أسلفنا ، مراد الدين بهذه الشعوب بالأصالة ..

فالأخوان المسلمون ، بذلك ، إنما لا يرون مرحلة الوصاية في حكم (الشورى) التي استوجبها حكم الوقت في الماضي - حكم الوقت المتمثل في قصور الناس عن ممارسة حقوقهم الديمقراطية في المسئولية الفردية ، والحرية الفردية .. ولذلك يتحدث الشيخ البنا عن « الشورى » كصورة واحدة لنظام الحكم في الإسلام ، في كل العصور ..

قال العشماوي، عضو مكتب الإرشاد لجماعة الإخوان المسلمين:

« عند أول عهدى بعضوية مكتب الإرشاد ثار البحث : هل الشورى في الإسلام ملزمة أم غير ملزمة ؟؟ أى هل ينقيد فضيلة المرشد العام برأى مكتب الإرشاد أو يخالفه إذا شاء ؟؟ وكان رأى الامام الشهيد أن الشورى ليست ملزمة ، والمرشد أن يأخذ برأى المكتب ، ويجوز له أن يخالفه » - كتاب « حسن البناء - متى - كيف .. ولماذا ؟ »

للدكتور رفعت السعيد - ص ٥١ - نقلاً عن مجلة الدعوة عدد ١٩٥٩/٢/١٤ .

صحيح أن المرشد الدينى ، صاحب الدعوة الدينية ، الذى يدعو الناس إلى الدين ، فيلنف حوله الأتباع ، إنما هو ، فى أى زمان ، وفى أى مكان ، فى وضع الوصى الرشيد على أتباعه .. ذلك بأنه مصدر التلقى ، والفتوى ، فى أمر ترشيدهم ، وتسليكهم ، فلا يعقل أن يكون ملزماً بالأخذ برأى تلاميذه ، وإطراح رأيه ، فى مسألة تتعلق بهذا الترشيذ والتسليك .. ولما كان هذا الوقت هو وقت الحكم الديمقراطى ، وليس هو وقت الشورى فى الحكم ، فإن دأب المرشد الدينى ، اليوم ، هو أن يبلغ أتباعه ، عن طريق الترشيذ ، والتسليك ، والتربية ، مبلغ التوضيح ، والرشد ، الذى يؤهلهم لممارسة حقوقهم الديمقراطية فى الحكم كاملة ، فيرفع عنهم جميع صور الوصاية المرحلية عليهم .. حتى أنه ليخرج نفسه تماماً من بينهم ويبتعد ممارسة الحكم الديمقراطى الكامل كلما وسعهم ذلك .. غير أن

الإخوان المسلمين لا يرون هذه المرحلية للوصاية ، وإنما هم يسحبونها على نظام الحكم ، فى هذا الوقت ، الذى استأهلت فيه الشعوب نظام الحكم الديمقراطى .. ومن ثم يئورط الإخوان

المسلمون في التخليط بين الوصاية في أمر الإرشاد الديني، والوصاية في أمر الحكم.. كما يتضح من أقوال الشيخ البنا..

أكثر من ذلك !! فإنهم إنما يتورطون في التخليط بين أحكام الشريعة الإسلامية والانظمة الحديثة للحكم، متغبرين أن يقدموا فكرة محددة لسياسة الحكم.. قال الشيخ البنا: « بهذا الاعتبار يمكن أيضاً أن نقول في إطمئنان أن القواعد الأساسية التي قام عليها الدستور المصري لا تتنافى مع قواعد الاسلام، وليست بعيدة عن الاسلام، ولا غريبة عنه. » مجموعة رسائل حسن البنا صفحة ٣٦٦. هذا ما قاله الشيخ البنا وهو يحاول التوفيق بين أحكام الشريعة الإسلامية « والقواعد الأساسية التي قام عليها الدستور المصري » وهو يعني، هنا دستور عام ١٩٢٣.

أما بالنسبة للقواعد الأساسية لذلك الدستور، ونحت نفترض هنا أن الشيخ البنا يعني بالقواعد الأساسية الحقوق الأساسية التي نص عليها ذلك الدستور، فقد جاء في المادة الثالثة منه: « المصريون لدى القانون سواء، وهم متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين ».. ونصت المادة ١٢ من ذلك الدستور على: « حرية الاعتقاد مطلقة ».. ونصت المادة ١٣ على: « تحمي الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقاً للعادات المرعية في الديار المصرية على ألا يخل ذلك بالنظام العام ولا ينافي الآداب ».. ونصت المادة ١٤: « حرية الرأي مكفولة، ولكل إنسان الأعراب

عن فكره بالقرن أو الكتابة أو بالتصوير أو بغير ذلك في حدود القانون) ..
وتنص المادة ١٥ : « الصحافة حرة في حدود القانون . والرقابة على الصحف محظورة
وانذار الصحف أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإداري محظور كذلك إلا إذا
كان ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعي » ..
وتنص المادة ٢٠ : « للمصريين حق الاجتماع في هدوء وسكينة غير
حاملين سلاحاً » .. وتنص المادة ٢١ : « للمصريين حق تكوين الجمعيات ،
وكيفية استعمال هذا الحق يبينها القانون » ..

لذا كان الشيخ البنا يعنى « بالقواعد الأساسية » للدستور
المصرى هذه الحقوق الأساسية : « المساواة أمام القانون ، حرية
الاعتقاد ، وحرية الرأي ، وحق الاجتماع ، وحق تكوين الجمعيات الخ » ..
ويعرف بقواعد الاسلام « أحكام الشريعة الإسلامية الموروثة » ..
فليس في هذه الشريعة حقوق أساسية ، لأنها قامت ، كما أسلفنا
في مقدمة هذا الكتاب ، على الوصاية ، بل إن آياتها قد نزلت ناسخة
لآيات الحقوق الأساسية ، ومن ثم فليس في هذه الشريعة دستور ..
وإنما الحقوق الأساسية (الدستور) في أصول القرآن الكريم التي
نسخها فرع القرآن (الشريعة الموروثة) .

ثم إنه لا عبارة بالحقوق الأساسية التي نص عليها دستور ١٩٢٣
المصرى ، فهي قد كانت حيراً على ورق .. وتوحيها للديمقراطية ،
وتضليلاً للشعب المصرى .. فالمادة الأولى من ذلك الدستور تنص على :
« مصر دولة ذات سيادة ، وهي حرة مستقلة ملكها لا يتجزأ ولا يتزل
عن شئ منه وحكومتها ملكية وراثية وشكلها نيابى » .. والمادة

٣٣ من ذلك الدستور تقول: « الملك هو رئيس الدولة الأعلى وذاته مصونة لا تمس » !! ولا يمكن أن يكون الحكم ديمقراطياً ، ولا الحقوق الأساسية للمواطنين مرعية ، في نظام ملكي مطلق ، يتمتع فيه الملك ببقايا حق الملوك المقدس ، إذ أن : « ذاته مصونة لا تمس » ، وهو الحق الذي عطل حركة الشعوب نحو الحرية ، وأخر مجيء الديمقراطية في العالم .. ثم إن ذلك الدستور لينتافي ، أشدّ التنافي ، مع أحكام الشريعة الموروثة التي تقوم على الوصاية الرشيدة ، وليس على الحكم المطلق العاشم ، أو « الملكية الوراثية » .. وأين الإقرار بأن ذاته الملك « مصونة لا تمس » من قول أبي بكر غداة توليه الخلافة : « وإن رأيتهم على باطل فسددوني » ؟؟ إن دستور ١٩٢٣ المصري لينتافي مع أصول القرآن ، كما ينتافي مع الشريعة الإسلامية الموروثة .. وليس رأى الأخوان المسلمين عنه إلا من قبل مخططاتهم السياسية لهالة الحكم من أجل إحقاق السلطة .. وإلا فكيف يجوز لدعاة إسلاميين أن يخاطبوا الملوك بهذه العبارات : « ألب سدة صاحب الجلالة الملكية حامى الدين ونصير الإسلام والمسلمين عليك مصرى المفدى » !! كما فعل الأخوان المسلمون - هذا تران الدعوة والداعية صفحة ١٥٦ ؟؟

هذا !! والدستور المصري لسنة ١٩٢٣ إنما كان يعتبر منحة من الملك للشعب .. جاء في كتاب (موجز القانون الدستوري) للدكتور عثمان خليل والدكتور سليمان الطهاوى (الطبعة الثالثة ١٩٥٢-١٩٥٠) صفحة ٢٦٥ - ٢٦٦ : ~

(٢) الدستور المصري منحة : وذلك استناداً إلى نصوص، وتصريحاً
رسمية مختلفة رافقت وضع الدستور، وأبدت صراحة، أو ضمناً، فكرة
المنحة هذه .. جاء في ديباجة الدستور : ~

« نحن ملك مصر - بما أننا مازلنا منذ تنبأنا عرش أجدادنا،
واخذنا على أنفسنا أن نحفظ بالأمانة التي عهد الله بها إلينا، نطلب
الخير دائماً لأمتنا بكل ما في وسعنا، ونشوق أن نسلك بها السبيل
التي تعلم أنها تقضي إلى سعادتها وارتقاها وشمعها بما يتمنع به الأم
الحرّة المتديّنة. »

« ولما كان ذلك لا يهتم على الوجه الصحيح إلا إذا كان لها نظام
دستوري كأحدث الأنظمة الدستورية في العالم وأرقاها. »
« وفيما أن تحقيق ذلك كان دائماً من أجل رفائنا ومن أعظم مآثره
إليه عزائنا. »

« أمرنا بما هو آت ... »

كونت " لجنة الثلاثين " لوضع الدستور .. قال السيد يحيى إبراهيم
باشا في جلساتها : « على أنه فيما يتعلق بمصر يجب لاجل تعيين
السلطة التي تنوي وضع الدستور الرجوع إلى قانوننا العام، وقد جرى
الأمر فيه على أن تصدر القوانين النظامية من ولي الأمر وحده. »
ولعل في طريقة تكوين لجنة الثلاثين وفي كون الدستور قد ترك
بعد هذه اللجنة بين يدي " اللجنة الحكومية " (وهي اللجنة
الاستشارية التشريعية) التي عدلت بعض أحكامه ما يؤيد فكرة
المنحة التي نحن بصدددها ..)

رأى الإخوان المسلمين في حقوق غير المسلمين

أما فيما يتعلق بحقوق غير المسلمين في الدولة التي تحكم بالشريعة الإسلامية الموروثة، والتي يدعو إليها الإخوان المسلمون فيقول الشيخ حسن البنا في «مذكراته» - ص ١٨٤ :

« فلم يصدر - الاسلام - دستور المقدس الحكيم إلا وقد اشتمل على النص الصريح الواضح الذي لا يحتمل لبساً ولا غموضاً في حماية الأقليات، وهل يريد الناس أصرح من هذا النص « لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاثلوكم في الدين، ولم يخرجوكم من دياركم أن تبرؤهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين » فهذا النص لم يشتمل على الحماية فقط، بل أوصى بالبر والإحسان إليهم .. هكذا يمد الإخوان المسلمون إلى التوجيه الذي يبلغ مبلغ التزيف فيما يتعلق بحقوق أهل الكتاب في الشريعة الإسلامية الموروثة التي هيرونها صلاحيتها وتطبيقها بكل صورها، على مجتمع القرن العشرين، بغير تطور إلى أصول القرآن الكريم .. والشيخ حسن البنا يتحدث هنا عن « دستور » الإسلام .. وهو يعني الشريعة الإسلامية الموروثة، كما قد بينا في مقدمة هذا الكتاب .. وقد أشرنا في هذا الفصل إلى أنه ليس في هذه الشريعة ديمقراطية، وأنها قد قامت على الوصاية، ومن ثم فليس فيها دستور، وإنما الدستور في أصول القرآن، وفي السنة النبوية، بل إن هذه الشريعة، حينما شرعت، فقد نسخت آياتها آيات الحقوق الأساسية، مثل: « وقل الحق من ربكم، فمن شاء فليؤمن، ومن شاء فليكفر » .. والدستور هو القانون الأساسي، وهو إنما

سمى بالقانون الأساسي لأنه يدور، كله، حول مركزية الحقوق الأساسية.. ومع هذا التهمويه الذي حاول الشيخ حسن البنا أن يسبغه على حقوق غير المسلمين في الشريعة الإسلامية الموروثة ذهب ليصفهم « بالأقليات ».. مما يدل على ما يراه، في دخليته، من التحيز بينهم وبين المسلمين: « الأغلبية »!! وأورد الشيخ البنا آية يستدل بها على ما أسماه: « حماية الأقليات »، وهو يجب أن يعنى أهل الكتاب، فإن من سواهم من غير المسلمين إنما يعتبرون محاربين، وموقف المسلمين منهم: إما الدخول في الإسلام وإما القتال.. وما يسميه الشيخ البنا: « الحماية » ويستحسنة بالصورة التي ذكرناها عنه، هو في، حد ذاته، إهانة في مفهوم حقوق المواطن في الوقت الحاضر. وفي الحقيقة إن حكم الآية التي أوردها الشيخ البنا منسوخ بآية الجزية: « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله، ولا باليوم الآخر، ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله، ولا يدينون دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ».. قال ابن كثير في تفسير هذه الآية: « وهذه الآية الكريمة أول الأمر بقتال أهل الكتاب، بعد ما تمهدت أمور المشركين، ودخل الناس في دين الله أفواجا، واستقامت جزيرة العرب، أمر الله رسوله بقتال أهل الكتابيين، اليهود والنصارى » وقال في تفسير: « حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون »: « أي مات لم يسلموا: « عن يد وهم صاغرون » أي عن قهر لهم وغلبة « وهم صاغرون » أي ذليلون حقيرون مهانون ».. فلماذا لا يجوز لمعاز أهل الذمة ولا رفعهم على المسلمين بل هم أذلاء صفرة أشقياء.. كما جاء في صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله

عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تبذروا اليهود والنصارى
بالسلام وإذا لقيتم أحدهم في طريقه فاضطروه هراً إلى أضييقه .. هذا
ما قاله ابن كثير ، وهو ما عليه الأمر في الشريعة .. فالشريعة قد كانت
حكيمة ، كل الحكمة ، وعادلة كل العدل ، في فرض الجزية على أهل
الكتاب ، وفي التضييق عليهم بذلك الصورة .. فقد أرادت ، بكل أولئك ،
أن تحملهم على مصلحتهم بالأكراه ، حتى يحفزهم التمهيز مندهم إلى
الدخول في الاسلام فيستقلوا من حالة دفع الجزية ، وهي حالة مهانة ،
إلى حالة دفع الزكاة ، حيث وجدت ، وهي حالة كرامة .. ذلك أن مال
الزكاة عبادة ، ومال الجزية عقوبة .. ثم إن أهل الكتاب حين يعيشون
في المجتمع الاسلامي بهذه الصورة إنما يعيشون فترة إنتقال يعرفون
خلالها الاسلام مطبقاً ومعاشاً في حياة المسلمين ، فتمزج لهم
فضائله ، وتوضح لهم أوجه صحته .. وهم أثناء ذلك ملتزمون
بعقد الذمة على إعطاء الجزية للمسلمين ، وعلى التزام أحكام
الشريعة الاسلامية في المعاملات ، والعقوبات ، مقابل عدم قتلهم ،
واقامتهم في دار الاسلام على دينهم ، يمارسون شعائره ،
ويترأجون وفق شريعته .. هذا هو معنى « حماية الاقليات » .. حمايتهم
من القتل ، وحمايتهم في ممارسة شعائر دينهم ، ما أعطوا الجزية ..
هذا هو وضع أهل الكتاب ، اليهود والنصارى ، في الشريعة
الاسلامية الموروثة .. فعلى الدعاة الاسلاميين أن يبرزوه في إطاره
التاريخي ، الحقيقي ، وأن يقدموا مبرراته المرحلية المقتعة .. ثم يجب
أن يقدموا ، اليوم ، الاسلام في صورة دستور إنساني يقوم على
أصول القرآن التي تقر الحقوق الأساسية للإنسانية ، فلا تميز بين

المسلم ولا غير المسلم ..

هذا خير للدعاة الإسلاميين من تزييف الشريعة لإثقاء معارضة المواطنين غير المسلمين، الذين يعيشون بينهم، وللظهور بمظهر التقدمية والعصرية الزائفة ..

ويقول محمد قطب، وهو من كبار مفكري الإخوان المسلمين، في كتابه «شبهات حول الاسلام» الصفحة ٣٥ (ولقد كان هذا الكتاب مقررًا على طلبة المدارس الثانوية العليا في السودان) - « فن أجب الاسلام وأراد أن يحتفظ بعقيدته في ظل النظام الإسلامي - مع إيمان الاسلام بأنه خير من هذه العقيدة وأقوم سبيلًا - فله ذلك دون إكراه ولا ضغط ، على أن يدفع الجزية مقابل حماية الاسلام له ، بحيث تسقط الجزية أو ترد إن عجز المسلمون عن حمايته » . فهو يرى أن الجزية على غير المسلم في الشريعة إنما هي ثمن لحماية المسلمين له !! وهذا مما يثنأ في مع حكمة الجزية التمهيدية لها ، تمامًا !! فالجزية إنما كانت تسقط عن تعجز الدولة الإسلامية عن حمايته بسبب خروجه عن سلطانها إلى سلطان آخر بحيث لم يصبح من دماياها .. ولا ترد الجزية عن أي فترة سابقة في هذه الحالة ..

ومثل آخر لهذا الاتجاه إلى تمويه حقوق أهل الكتاب في الشريعة الإسلامية الموروثة هو ما ذهب إليه الدكتور حسن الترابي ، زعيم الإخوان المسلمين في السودان في محاضرة له بجامعة الخرطوم في يوم ٧٧/١٩/٢١ (قمتا بالنقل على ما في كتابنا « الدكتور الترابي يخرج عن الشريعة باسم تحكيم الشريعة ») وذلك حينما طوقه بعض الطلاب المسيحيين من الأقليم الجنوبي للسودان ببعض الأسئلة

حول حقوق غير المسلمين.. فقال: «ليس هناك ما يمنع رجلاً في
جنوب السودان أو في شرقه أو في شماله أن يكون رئيساً لجمهورية
مسلمة، ليس هناك ما يمنعه، ليس الذي يمنعه كونه جنوبياً وإنما الذي
يمنعه كون حزبه يخالف حزب الأغلبية، فإما أن ينضم إلى حزب الأغلبية
أو أن يقنع الأغلبية بالاتضمام إلى حزبه» فالترابي يرى أن للمسيحي
الحق في أن يكون رئيساً لدولة تحكم بالشريعة الإسلامية الموروثة!!
ثم يستدرك فيشترط أن ينضم إلى حزب الأغلبية بأن يصير مسلماً!!
أو أن يقنع حزب الأغلبية، وهم المسلمون، بالاتضمام إلى حزب، وهم
المسيحيون!! ثم ذهب ليفتي بجواز خروج المسلم عن الإسلام بقوله
: «وأود أن أقول إنه في إطار الدولة الواحدة، والعهد الواحد يجوز
للمسلم كما يجوز للمسيحي أن يبدل دينه إذا لم يخرج على جماعة الأمة
وعلى الدولة»!! يفتي الدكتور الترابي بذلك من غير أن يقيم فتواه
على سند من الكتاب الكريم، أو على سند من الحديث الشريف.. هذا
مع أن الرسول الكريم يقول: «من بدل دينه فاقتلوه!!» ويقول: «لا
يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: كفر بعد إيمان، وزنا بعد
إحصان، وقتل نفس بغير نفس!!»

إن أولى بالدعاة الإسلاميين أن يعرفوا للشريعة الإسلامية الموروثة
مراحلها، والأغراض الجلية التي خدمتها، ومقدراتها، وانفتاحها
على التطور بدلاً من هذه المحاولات القاصرة لتحويلها، وتربطها،
والباسها غير لبوسها.. فليس هناك في هذه الشريعة ما يعيقها حتى
تجري تلك المحاولات لتحويلها، وتغييرها، فقد كانت بمثابة القفزة
بالنسيئة لما ساد البشرية في ذلك الوقت من شرائع وأعراف.. وإنما

العيب هو في محاولة نقلها إلى غير وقتها، وإلى غير أمتها لتصل
مشاكل جديدة، كل الجدة عليها، لا تنسج لها إلا شريعة جديدة
عمدتها آيات أصول القرآن، وسنة النبي الكريم .. العيب في العقول
التي تتحدث عن الشريعة، وليس العيب في الشريعة !!

الفصل الخامس الأخوان المسلمون والاشتراكية

ليس في الشريعة اشتراكية !!

الحقوق الأساسية هي حق الحياة، وحق الحرية.. ففي حين أن
حق الحرية يتمثل في الديمقراطية، فإن حق الحياة يتمثل في
الاشتراكية .. والديمقراطية والاشتراكية صنوان، لا انفصام لهما،
إذ لا يقوم المجتمع الصالح إلا عليهما، معاً، وفي وقت واحد ..
والاشتراكية تعف، فيما تعف، أن يكون الناس شركاء في خبرات
الأرض على قاعدة الحقوق لكل الناس، وليس على قاعدة الحق
للبعض، والصدقة للبعض الآخر .. والتعريف العلمي للاشتراكية
أنها النظام الاقتصادي الذي تكون فيه وسائل الإنتاج، ومصادر
الإنتاج، مملوكة للأمة، محرومة الملكية على الفرد الواحد، وعلى
الشركات، وذلك لتحقيق كفاية الإنتاج، وعدالة توزيع الدخل ..
بينما التعريف العلمي للرأسمالية أنها النظام الاقتصادي الذي
يملك وسائل الإنتاج، ومصادره، للفرد الواحد، أو الشركات ..
ولقد صارت الاشتراكية ممكنة اليوم نتيجة للصراع الطويل بين
المستغلين والمستغلين، ونتيجة لزيادة الإنتاج باستخدام الآلة

بعد الثورة الصناعية في أوروبا ... وبذلك فإن النظام الاقتصادي في
الشرعية لم يكن إشتراكياً، وإنما هو صورة ملطفة للرأسمالية،
اقتضتها الضرورة حينما لم يكن العهد عهد الإشتراكية.. وهو
الزكاة ذات المقادير التي تبيح ملكية وسائل الإنتاج للأفراد.. وآياتها
:«خذ من أموالهم صدقة تطهرهم، وتزكّيهم بها، وصل عليهم،
إن من لئلك سكنت بهم».. وهي آية من آيات فروع القرآن. وقد
نسخت آية الإشتراكية التي هي من آيات أصول القرآن: «وبسألوك
ماذا ينفقون؟؟ قل العفو!!» وإتفاق العفو هو إتفاق ما زاد
عن الحاجة الحاضرة.. وقد كانت آية إتفاق العفو فرضاً، ثم
نسخت بآية الزكاة ذات المقادير.. هذا بينما لم يقع النسخ في حق
النبي الكريم الذي كانت سنته تقوم على أصول القرآن.. فقد كانت
زكاته، وعلى طول المدى، هي إتفاق العفو.. ومن سنته أيضاً،
عدم جواز مال الزكاة له ولا لآل بيته، وهو الذي قال: «الصدقة
أوساخ الناس، وهي لا تجوز لمحمد، ولا لآل محمد».. وهذا
أبلغ دلالة على مرحلية تشريع الصدقات الذي اقتضته الضرورة..
واليوم فإن العهد هو عهد الإشتراكية، وهو عهد بعث السنة
النبوية.. حيث يجب أن يقف جميع الناس عن أكل الصدقة،
تأسياً بالسنة النبوية الكريمة.. ومن ثم فلا بد من تلميز التشريع
في مجال الإقتصاد، من الزكاة الصغرى التي كانت عليها الأمة
(الشرعية)، إلى الزكاة الكبرى التي كانت عليها النبي الكريم (السنة).
غير أن الزكاة الكبرى - إتفاق العفو - إنما يتم تطبيقها الجماعي
عن طريق الإجراءات الإشتراكية التي تحرم ملكية وسائل الإنتاج

على الأفراد ، وتضع حداً أعلى ، وحداً أدنى للدخول ، لا يتفاوتان
تفاوتاً يؤدي إلى التطبيقية في المجتمع ، وعلى أن يكون الحد الأدنى
كافياً لصيانة الكرامة البشرية ، ومكفولاً لجميع العاجزين عن
الإنتاج .. والاسلام ، وحده ، دون الفلسفات والأديان ، هو
القادر على تحقيق هذه الاشتراكية ، وذلك لأنه يجعل الرقيب
على المنتج ضميره ، ولأنه يجعله راضياً بذهاب الفائض من
إنتاجه ، عن حاجته للعاجزين عن الإنتاج .. فإنه لكي تتم الكفالة
الاجتماعية بالاشتراكية لا بد أن يذهب الفائض من إنتاج و
حاجة المنتجين لسد حاجة العاجزين عن الإنتاج ، وذلك بما
يتوفر عليه الإسلام من منهاج العبادة ، والمعاملة ، الذي تفقّر
إليه الماركسية حينما قطعت صلتها بالقيّم ، وجعلت بذلك
القيمة كلها للمادة ، في حين أن في الاسلام القيمة على مستويين : مستوى
مادي ومستوى روحي .. والرغبة في القيمة الروحية مرجحة على الرغبة في
القيمة المادية .. هذا هو أساس التربية في الاسلام ..

النظام الاقتصادي عند الأخوان المسلمين

ولا يملك الاخوان المسلمون سوى أن يقدّموا النظام الرأسمالي
لحل المشكلات الاقتصادية المعاصرة !! يقول الشيخ حسن البنا ،
« وتوجب علينا روح الاسلام في تشريع الاقتصاد أن يبادر
بتنظيم الضرائب الاجتماعية وأولها ضريبة الزكاة .. » - مجموعة
رسائل حسن البنا ص ٤٠٤ .. فنظام الاقتصاد الذي
براه الاخوان المسلمون ، لحاضر هذه البشرية ، ومستقبلها ، هو

النظام الذي يسيح ملكية وسائل الإنتاج للأفراد، على أن تفرض عليهم
 «الضرائب الاجتماعية وأولها ضريبة الزكاة» !! هذا بينما الوقت
 قد جاء للتأسي بالسنة، في أن يعقب الناس عن مال الصدقة، يكون
 لكل موطن، في خيران بلاده، حق مكفول بالقوانين التي تنظم
 الدخول.. فعبارة الشيخ حسن البنا عن أن «روح الاسلام» توجب
 علينا فرض الزكاة - وهم يعنى الزكاة ذات المقادير - إنما يفوزها
 التفريق الدقيق بين زكاة النبي الكريم (السنة)، وهى «روح الاسلام»
 وبين زكاة الأمة (الشريعة) وهى الطرف من (الاسلام) الذى تنزل
 الى حكم الوقت فى الماضى - ذلك بأن «روح الاسلام» إنما تلتبس
 فى عمل النبي الكريم لا فى عمل الأمة .. تلتبس فى أصول القرآن لا
 فى فروعها ..

وبنحدث الشيخ حسن البنا عن أن الزكاة ضريبة وبعد هاهن
 «الضرائب الاجتماعية» التي تفرضها الحكومات «العلمانية» على
 مواطنيها بقوانين، مع أن الزكاة ركن تعبدى يعتبر مستطعها
 الذى يمتنع عن إبتائها، فى الشريعة، مرتدأ، وخارجاً على سلطان
 الدولة الإسلامية، ومن ثم كان يجب على خليفة المسلمين قتاله،
 وهكذا فعل أبو بكر الصديق فيما عرف فى التاريخ الإسلامى بحرب
 الردة .. ثم إن الضريبة اليوم إنما تفرض على المواطنين، بغير
 تمثيل بينهم بسبب العقيدة .. بينما لا تفرض الزكاة، فى الشريعة،
 إلا على المسلمين، أما أهل الكتاب فعليهم الجزية ..
 وعلى أى حال فالدعوة الإسلامية الصحيحة اليوم إنما يجب
 أن تكون إلى «الاشتراكية» استلهاماً من السنة النبوية، حيث

تقتضى هذه السنة اليوم كفاية حاجة الفرد بحيث تحرم عليه ملكية وسائل الإنتاج ، وبحيث لا يفوق دخله الحد الأدنى من الدخول بأضعاف مضاعفة تؤدي إلى التهميش الطبقي .. وعلى هذا الأساس من العدالة الاجتماعية تخطط الدخول ، بحيث لا يقوم النظام الضرائبي الذي يعتبر سمة من سمات النظام الرأسمالي .

الملكية الفردية ليست من الفطرة البشرية

والأخوات المسلمون إنما يعتبرون أن قاعدة النظام الاقتصادي في الاسلام ، في الماضي والمستقبل ، هي حق الملكية الفردية - وبالطبع فإنهم لا يرون مرحلة تشريع الزكاة الذي كان يعطى حق الملكية الفردية لوسائل الإنتاج - ولذلك فإنهم يدافعون عن الملكية الفردية غير المحدودة ، وعن حق تملكها بالسبل المشروعة . فالأستاذ سيد قطب يقول : « يقرر الإسلام حق الملكية الفردية للمال - برسائل التملك المشروعة التي سيرد بيانها بعد قليل - ويجعلها قاعدة نظام ، ويرتب على هذا التقرير نتائج الطبيعة في حفظ هذا الحق لصاحبه وصيانته له » شريطة حتى يقول : « لا شبهة في تشريع هذا الحق الواضح الصريح في الاسلام ، ولا شبهة كذلك في أنه قاعدة الحياة الإسلامية وقاعدة الاقتصاد الإسلامي » - كتاب « العدالة الاجتماعية في الاسلام - صفحة ١١١ » - ويحدد الأستاذ سيد قطب عشرة من مبادئ التملك الفردي ، ومنها « ملكية السلب » - على حد تعبيره - إذ يقول « سائياً - الغزو وينشأ عنه ملكية السلب وهو كل ما مع

الفتيل المشترك الذي يفثله مسلم» صفحة ١٢٤ - والعيب ليس
أن هذا مصدر من مصادر التملك في ماضى التشريع، وإنما العيب
هو الأثرى المفكرونة الاسلاميون مرحلة الجهاد فنقوم دعوتهم
عليه بمثل هذه الصورة في هذا العصر !!

ويقوم الدفاع عن الملكية الفردية، عند الأخوان المسلمين، على
أساس أن حب التملك غريزة، وأنه إنما يتمشى مع الفطرة. وقد
ذلك يقول الأستاذ سيد قطب: «ويفترض حق الملكية الفردية
يحقق العدالة بين الجهد والجزاء، فوق مسايرته للفطرة، وثاقفه
مع الميول الأصلية في النفس البشرية» المصدر السابق صفحة ١١٢.
والقول بأن الملكية الفردية غريزة، وأنها إنما تسائر القطر
إنما هو، دينياً، خاطئ.. فالغريزة الأساسية هي «الحياة» وبسبب
الخوف الذي احتقرش الحياة منذ بدايتها - الخوف من الجوع،
والخوف من الموت جوعاً - إلتهوت غريزة الحياة في التعبير عن
نفسها، فانتجته إلى إقامة الحوائل بينها وبين الجوع، ومن
هنا نشأت الملكية الفردية.. فهي ليست غريزة، وإنما هي
صورة لإلتهاء الغريزة.. ولو كانت الملكية الفردية غريزة تسائر
القطر، لكانت أولى بأن تكون سنة النبي الكريم، وهو صاحب
القطر السورية.. فهو لم يكن يملك ما يريد عن حاجته الحاضرة،
وإنما كان يصرف عنه كل ما زاد عن حاجته الحاضرة للحظنة !!

ويدافع الأخوان المسلمون عن التفاوت في الأرزاق، ويعتبرونه
الصورة المثلى للعدل التي يرضى عنها الإسلام.. يقول الأستاذ سيد
قطب: «لا يفرض الإسلام إلا المساواة الحرفية في المال لأن نتجها

المال تابع لاستعداداته ليست متساوية ، فالعدل المطلق يقتضى أن
 تتفاوت الأرزاق ، وأن يفضل بعض الناس بعضاً فيها « - المصدر
 السابق صفحة ٣٢ . هذا هو رأى سيد قطب .. وهو رأى خاطئ ، وضار
 في آن معاً .. وهما إذا كان خاطئاً وضاراً لأنه ضد التوحيد وضد تكافل
 المجتمع - ضد التوحيد وضد الاشتراكية .. وفق الدين إن هذا
 التفاوت الظاهر الذى نبنت عليه الدخول المتفاوتة ، إنما هو نفسه
 لامتحان لنا ، لينظر ربنا إلى محملنا فى دخلنا الزائد ، هل نعلم أنه رزق
 الآخرين الذين حرموا من المواهب الظاهرة فى كسب المال ، لنوصله إليهم ،
 ويكون على ذلك من الشاكرين لله ، على اختصاصه لنا بأن جعلنا
 سبيلاً لإجراء أرزاق عباده على أيدينا ، ثم على أن وفقنا فى امتحانه
 لنا فعلمنا أن الزائد عن حاجتنا من دخلنا ليس هو ملكنا ، وإنما هو
 ملك من يحتاجونه فى اللحظة الحاضرة ، ثم على أن قد قدرنا
 على أنفسنا فلم يقعد بنا الشئ عن أن توصل الحق لأصحاب الحق ؟
 والا ذخار إنما هو نقص فى قولنا « لا إله إلا الله » ، وهو
 استجابة للخوف الذى أملأ علينا سوء الظن بالله : « الشيطان يعدكم
 الفقر ، ويأمركم بالفحشاء .. والله يعدكم مغفرة منه وفضلاً ..
 والله واسع عليهم يؤتى الحكمة من يشاء ، ومن يؤت الحكمة فقد
 أوتي خيراً كثيراً .. وما يذكر إلا أولو الألباب » و « الفحشاء »
 هنا تعنى البخل .. وإنما عن البخل جاء الإذخار ، وجاء حب التملك ،
 وهو من خوف الفقر .. و « الحكمة » المشار إليها هنا هى معرفة
 أسرار الدين فى أمر المال ، وأمر الملكية .. ولا عبوة هنا بالأمر الشرعى
 وذلك حين قال : « ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ، ولا

تيسطها كل البسط ، فننقذ ملوماً محسوراً..» وهو إنما لم يكت به عبارة هنا لأنه إنما جاء تجاوزياً مع حرصنا، وخوفنا من الانفاق، ومن ترك الادخار.. وهو ليس مراد الدين بالأصالة ، وإنما هو تدرج لمنفقنا نحن، وغيره أولى بنا لو كنا نعلم، ولو كنا نستطيع، إذ «لا يكلف الله نفساً إلا وسعها».. وهذا الأمر حرجيه إنما ترشدنا إليه هذه الآية: «والله فضل بعضكم على بعض في الرزق، فما الذين فضلوا برادى رزقهم على ما مالاكث أيمانهم، فهم فيه سواء.. أفبنعمة الله يجحدون؟» وروح هذه الآية في قوله تعالى: «فهم فيه سواء.. أفبنعمة الله يجحدون؟» ففيها إشارة للمساواة، وفيها توبيخ خفيف، ولطيف، على تركنا للمساواة بخلاً، وجحداً، لا بنعمتنا، في الحقيقة، وإنما بنعمة الله !!

الفصل السادس

الأخوان المسلمون والمرأة

حقوق المرأة بين الشريعة والدين

لقد جاء الاسلام فوجد المرأة في المجتمع الجاهلي. وهي تسلب حق الحياة.. فتؤاد حية.. «واذا الموءودة سئلت بأي ذنب قتلت!!» لأنها في نظر ذلك المجتمع مجلبة لعار السبي، ولذلك الاملاق، ولذلك كانت توهب، وتباع، وتسبي، وتسلق في عداد الرقيق.. كما جاء الاسلام فوجد العرق الاجتماعي الموروث، والسائد، هو أن يفرض الرجل على المرأة وصاية غاشمة، لاحق،

من حقوق الحياة، والحرية، لها فيها.. والمرأة وهي تنوء بموروث
قديم من مظاهر هوانها، ومنعها، أصبحت ناقصة العقل لقلة
تجربتها الحياتية، ضعيفة الشخصية لما ترسب فيها من عقد
النفس..

ومن ثم، فقد اتخذ الإسلام أسلوب التدريج في النهوض بالمرأة،
أخذاً في الاعتبار مقدرتها، هي، على التطور، ثم مقدرة المجتمع على
استيعاب تطورها.. وقد كان ذلك التدريج نفسه بمثابة الطفرة،
قياساً بوضع المرأة في المجتمع العربي الجاهلي، أو في المجتمع
الدول، يومئذ، فجعلت الشريعة الإسلامية المرأة على الرُبع من
الرجل في الزواج، وعلى النصف منه في الشهادة، وفي الميراث، وأعطته
حق الطلاق، وسائر حقوق الوصاية عليها.. وآية الشريعة التي تقوم
عليها هذه الوصاية هي: «الرجال قوامون على النساء، بما فضل
الله بعضهم على بعض، وبما أنفقوا من أموالهم»، فالصالحات
قانتات، حافظات للغير، بما حفظ الله، واللاتي تخافون نشوزهن،
فعظوهن، واهجروهن في المضاجع، واضربوهن.. فإن أطعنكم
فلا تبغوا عليهن سبيلاً.. إن الله كان علياً كبيراً..» وواضح أن
المفاضلة بين الرجل والمرأة إنما كانت قائمة على اعتبارات تاريخية:
فالرجل إنما كان يمتاز على المرأة في مجتمع الغابة، الذي وجد هما
فيه الإسلام، بالمقدرات الجسدية، التي أتاحت له فرص حماية
المرأة، والتفقه عليها.. فإذا تحول المجتمع إلى المدينة، سقطت
أسباب تلك القوامية بتحول الفضائل من القيمة الجسدية إلى
القيمة الفكرية والخلقية، وبجولة الحماية على القانون، والنفقة

على الكفالة الاجتماعية ، في النظام الاشتراكي ..
وأية المساواة بين الرجال والنساء ، في الحقوق والواجبات ، هي :
« ولهن مثل الذي عليهن ، بالمعروف ، وللرجال عليهن درجة .. » .
فإذا سادت واجبات المرأة واجبات الرجل ، وجب أن تساوى حقوقها
حقوقه .. وإنما تستمد المساواة بين الرجال والنساء أمام القانون
من مبدأ المساواة بينهما في المسؤولية الفردية أمام الله : « ولا تزر
واحدة وزر أخرى » .. و « كل نفس بما كسبت رهينة » .. فغرض
الدين الأساسي أن تكون المرأة مسئولة ، مسئولة فردية كاملة ،
أمام المجتمع ، كما هي ، كذلك ، أمام الله تعالى .. وما حال بينها وبين
ممارسة هذه المسؤولية أمام المجتمع في الماضي إلا الملابس
التاريخية التي جعلتها على درجة من القصور استوجبت وصاية
الرجل عليها .. وتزوال تلك الملابس ، التي أشرنا إليها في هذا
الفصل ، يعود وضع المرأة إلى حيث مراد الدين بها من تمام المساواة ،
في الحقوق والواجبات ، مع الرجل ..

واليوم قد صار من المعروف غير المنكر أن تؤدي المرأة ، في الحياة
العامة ، نفس الواجبات التي يؤديها الرجل .. وسيجئ الإسلام يوم
يجئ عائدًا من جديد ، ليجعل واجباتها الأساسية ، وهو الأمومة ،
أكبر من سائر الواجبات التي يؤديها الرجل ، وذلك مما يزيد في
حقها ، لأن به مزيدًا من عرفان واجبتها .. والإسلام ، حينما يجئ
إنما يجئ ليوجه هذا العرف الذي يتجه نحو تحقيق كرامة المرأة ،
في جنبه مثاليه ، ويشامى به إلى مراد الدين الأساسي بالمرأة من أن
تكون مسئولة ، قيمة بأمر نفسها ، عفيفة ، طيبة السيرة .. وذلك

عن طريق التربية على المنهاج النبوي ، في المقام الأول ، وعن طريق
تشريع المسؤولية ، والحرية ، في المقام الثاني .. إن مراد الدين ،
بالأصالة ، هو المساواة التامة بين الرجال والنساء في الحقوق
والواجبات ، وهذا لا يتحقق إلا بتطوير الشريعة الإسلامية من آية
القوامة إلى آية المساواة ..

الاختلاط بين الشريعة والدين

ومن صور قوامة الرجال على النساء في الشريعة الحجاب ، ومنع
النساء من الاختلاط بالرجال .. ومن آيات الحجاب : « وقرن في بيوتكن ،
ولا تبرزن تبرج الجاهلية الأولى » ومنها : « وإذا سألهن مناعاً ،
فأسألوهن من وراء حجاب » .. ذلك بأن النساء ، يومئذ ، لم يكن
في مستوى النهوض بمسؤولية الاختلاط والسفور .. ولذلك لم تعط
الشريعة المرأة حقها كاملاً في مسئوليتها عن عفة نفسها ، وإنما
جعلت هذا الحق للرجل ، فصار عليه أن يضرب الحجاب على من يقوم
بولايتها من النساء ..

والحجاب في الشريعة الموروثة صورتان : الحجاب بالبيت ، والحجاب
بالثوب . أما الحجاب بالقرار في البيت : « وقرن في بيوتكن » فهو
القاعدة في تلك الشريعة .. وأما الحجاب بلبس الثوب عند خروج
المرأة لكسب عيشها ، حيث لا يكون لها عائل من الرجال ، فهو استثناء
من تلك القاعدة لإقتضائه الضرورة في تلك الشريعة .. ولدى هذه
الضرورة كان يباح للمرأة السفور ، وهو الكشف عن وجهها ، و
يديها ، ولا يباح لها التبرج (وهو إبراز المقائن ، والظهور بالمظهر

الخليع) - كما يباح لها الاختلاط بالرجال، ولا تباح لها الخلوة (وهي
إختلاء المرأة بالرجل الأجنبي بحيث يأمنان ألا يطلع عليهما أحد من الناس)
والضرورة، في الشريعة الموروثة، التي تبيح للمرأة السفر، والاختلاط
لأنها هي صورة لإفتتاح هذه الشريعة على التطور.. ذلك بأن النساء،
اليوم، قد خرجن، سافرات، مختلطات، في كل مجالات الحياة،
لحروا رداء العرق الذي يسير في اتجاه غرض الدين - كخروج المرأة
للتعليم، وللعمل - العمل من أجل كسب عيشها، ومن أجل نصنع
شخصيتها بزيادة تجربتها..

ويجوز البعثة الاسلامي، اليوم، ليرشد هذا العرف عن طريق
التربية، وعن طريق القانون.. فحقاً، أولاً، إنما يرى المرأة على المنهاج
النبوي في العبادة، وفي العادة، لتكون عفيفة، صالحة، مسئولة،
حسنة التصرف في حرية السفر، والاختلاط.. ثم هو، ثانياً، لأنها
يجعل القانون هو الوصي عليها، تمارس تحت ظله هذه الحرية، وهي
تتحمل مسؤولية ممارستها، فيصادر منها هذه الحرية إذا أساءت
إستعمالها، بالنرج، أو الخلوة.. فإن النرج والخلوة سيظلان
ممنوعين في التشريع الإسلامي المطور كما كانا ممنوعين في الشريعة
الاسلامية الماضية. والآية التي توقع بموجبها العقوبة على من
تسعى حرية السفر والاختلاط هي: «واللاتي يأتين الفاحشة من
نساءكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم، فإن شهدوا فامسكوهن
في البهوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلاً!!»
والفاحشة، هنا، كل عمل يعد طرفاً من الزنا، وأن لم يبلغ
مستوى الزنا، وذلك كالنرج والخلوة، فإن عقوبة الزنا ليست

هي كما جاء في هذه الآية من عقوبة ، وإن كانت عقوبة الربا
 قد جعلت هي السبيل المذكور في هذه الآية الكريمة ..
 هذا والاختلاط التطيق ، المؤدب بأدب الدين ، إنما هو معرض من
 أكبر أغراض الدين ، وحكمته ، في الدين ، إنما تقوم على هذه الأسس :
 (١) الاختلاط ليس غاية في ذاته ، وإنما الغاية الحرية .. والحرية
 هي أصل أصول الاسلام ، لأنها حق مقدس للرجال ، والنساء ، على
 السواء .. وللحرية ، كحق ، ثمة ، هو حسن التصرف فيها ، وحكم
 الوقت الراهن يفرض بأن تكون المرأة مساوية للرجل ، تمام المساواة ،
 في المسؤولية الفردية ، ترفع عنها ، كما ترفع عنه ، سائر قيود الوصاية ،
 لتحارب الاختلاط ، ولتتحصل نتيجة هذه الممارسة الاجتماعية ، وقانونياً ..
 لا وصاية على الرجل إلا من القانون ، ولا وصاية على المرأة إلا من
 القانون .. والتربية تعينها ، وإنما تكون التربية لكليهما باثناح منهاج
 محمد في العبادة ، وفي العادة - في العبادة وفي المعاملة ..
 (٢) مراد الاسلام الأساسي تحقيق عفة المرأة .. وهذه العفة إنما
 تنجم نتيجة التربية المسددة ، وفق المنهاج النبوي .. والعفة لا
 تتحقق ولا تنضج ، ولا تظهر ، إلا بالاختلاط ، لأن الاختلاط إنما
 يهيئ للمرأة بيئة اجتماعية متكاملة ، فيها تمتحن ممارستها
 الخاصة في العبادة ، وتصبح موازين القيم عندها .. فالعفة الحقيقية
 ليست في الحجاب ، وإنما هي في الاختلاط التطيق الرشيد ..
 (٣) يهيئ الاختلاط أمام المرأة فرصاً واسعة من التجربة والممارسة
 الضرورية لتفوق عقلها .. فإن من أسباب نقصان عقلها ، الذي
 يسببه فرصت عليها وصاية الرجل نقصان تجربتها الحياتية بسبب الحجاب ..

رأى الاخوان المسلمين في الاختلاط

والاخوان المسلمون، وهم لا يدركون مرحلة أحكام الشريعة فيها يتعلق بحقوق المرأة، إنما هم مقبضون، من التاخية النظرية، على مبدأ قوامه الرجل على المرأة، الذي إقتضاه حكم الوقت في الماضي، والذي يمنع المرأة من ممارسة حق السفر والإختلاط إلا لضرورة ضيقة - هي ضرورة كسب العيش الشريف بالعمل الشريف خارج المنزل..

فالشيخ البنا يرى أنه من ضمن خطوات الإصلاح، اليوم: «منع الاختلاط بين الطلبة والطالبات، ولا اعتبار خلوة أى رجل وامرأة لا تخل له جريمة يؤاخذان عليها» ص ١٩٤ «مجموعة رسائل حسن البنا».. فالشيخ البنا يربط ربطاً مباشراً بين الاختلاط والخلوة وكأنهما صنوان مثلاً زمان.. مع أنه، حتى في مستوى الشريعة المرحلى، قد يتم الاختلاط، للضرورة، ولا تقع الخلوة.. والشيخ البنا لم يعط الصورة التي يتم بها تعليم المرأة، الذي لم يقل بمنعه، وإنما قال: «يمنع الاختلاط بين الطلبة والطالبات» !! كيف يمكن أن نثقل الفتاة تعليمها من غير أن تخرج سافرة، مختلطة، في الشارع، والمركبات العامة؟؟ كيف يدعو الشيخ البنا إلى منع الاختلاط بين الطلبة والطالبات بينما يشجع الاختلاط بين الفتيان والفتيات، في المجتمع المصري الذي عاصره البنا في كل مجالات الحياة؟؟ اللهم، إلا إذا كان البنا يرى أن يضرب الحجاب على المرأة المعاصرة، مرة أخرى، بصورة تامة، وفي ذلك من قلة الإدراك لحكمة الحجاب التي تقتضى موقفيته ما يتناقى مع مراد الدين بالمرأة من الكرامة، ومع تطور المجتمع، وتطور المرأة،

من القصور إلى النضج - كما يتنمى في هذا الفصل ..
وبه الشيخ البنات من ضمن خطوات الإصلاح، أيضاً، من
نفس الصفحة ومن نفس المصدر: «لإعادة النظر في مناهج
تعليم البنات ووجوب التفريق بينها وبين مناهج تعليم الصبيات
في كثير من مراحل التعليم ..» قال الشيخ البنا يرى ألا تنلغى
الفتاة، اليوم، نفس التعليم الذي يتلقاه الفتى، وبذلك يرى
ألا يكون لها حق المساواة مع الرجل في التعليم .. ذلك بأبسطه
مادامت المرأة، وبخاصة في المجتمع المصري الذي عاصره البنا،
قد خرجت سافرة، مختلطة، تشارك الرجل في جميع مجالات
الحياة العامة يجب أن يكون التعليم لعددًا كاملاً لها، وترشيداً
شاملاً لها، لتمارس هذه الحياة، وحقاً متساوياً لها مع الرجل،
وهو يمارس نفس الحياة .. ولإعادة النظر في مناهج تعليم البنات
والأولاد، على كل حال، ليس بالأمر الهين، اليسير، الذي يمر عليه
صاحب دعوة إلى الإسلام كالشيخ حسن البنا بهذه البساطة،
وهذا اليسر، فإنه، إنما هو، جوهر دعوة كل داع إلى الإسلام،
وفي الوقت الحاضر بالذات .. ولكن الشيخ البنا لا يرى أن يفصل
دعوته، ورأيه في هذا أو ردناه آنفاً، وعلقنا عليه بما يكفى،
وبغنى عن تعقبه هنا .

تقلد المرأة لمناصب الدولة عند الأخوان المسلمين

يقول أبو الأعلى المودودي، الذي يعتبر الأخوان المسلمون
كتاباته من مصادرهم الفكرية الأساسية: «الرجال قوامون

على النساء» .. «لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة».. هذان النصان يقطعان بأن المناصب الرئيسية - في الدولة - رئاسة كانت، أو وزارة، أو عضوية مجلس الشورى، أو إدارة مختلف مصالح الحكومة، لا تقوض إلى النساء .. وبناء على ذلك فيما يخالف النصوص الصريحة أن تنزل النساء تلك المنزلة في دستور الدولة الإسلامية، أو أن يترك فيه مجال لذلك، وارتكاب تلك المخالفة لا يجوز البتة لدولة قد رخصت لنفسها التعتيد بالطاعة (الله ورسوله) - الكتاب المترجم للمحاضرة التي القاها بمراكش في نوفمبر ١٩٥٢ -

تناقضات الأخوان المسلمين وحقوق المرأة :

والأخوان المسلمون لما ينفقون، (يقف بعضهم فهم غير منصفين)، مع وضع المرأة المرحلي في الشريعة، نظرياً .. بينما هم يخرجون عن هذه الشريعة خروجاً صريحاً في ممارساتهم اليومية .. فرجالهم ونسائهم، لما يمارسون الاختلاط بصورة طبيعية في دور العلم، وفي المكاتب، وفي المجالات السياسية، وفي كل مكان !! بل إن الأخوان المسلمين في السودان قد أعطوا المرأة حق التصويت، وحق الترشيح، على قدم المساواة مع الرجل، في الانتخابات قبل ثورة مايو، وكانوا يقومون بالعمل على كسب صوتها في تلك الانتخابات !! هذا بينما وقف ممثل الأخوان المسلمين في الجمعية التأسيسية، محمد صالح الكاروري، يطالب بحرمات المرأة من حق الانتخاب !! جاء في جريدة السودان الجديد بتاريخ ١٩٦٧/٩/٧: «الكاروري

يطالب بحرمان المرأة من حق الانتخاب - محمد صالح الكاروري :
طالب بعدم السماح للمرأة بحق الانتخاب والترشيح وقال : وذلك
حفاظاً عليها لأنها قارورة ، والقارورة إذا عرضت للاحتكاك
والمصادمات لا بد أن تنكسر وقال : إن المرأة يجب أن يكون مكانها
البيت لتنتفع للأمومة والطفولة ورعاية الأسرة !! ومع ذلك دفع
الأخوان المسلمون ، برشحتهم ، ثريا أمباي ، إلى دوائر الخريف
في انتخابات الجمعية التأسيسية ، وظلوا يرشحون الأخوات المسلمات
لعضوية اتحاد طلاب جامعة الخرطوم !! واليوم فإن الأخوات
المسلمات عضوات في المجلس الأربعيني لهذا الاتحاد ، وعضوات
في اللجنة التنفيذية له !!

وقد قدمت جماعة الأخوان المسلمين امرأة شابة لتخاضر طلبة
معهد المعلمين العالي في بعض شئون المرأة المسلمة عام ١٩٦٥ - تلك
المحاضرة الشهيرة التي تداعت الأحداث على أثرها إلى حل الحزب
الشيوعي - كما سنرى في هذا الكتاب -

هذه صورة لتناقضات الإخوان المسلمين مع الشريعة ، ومع العصر
ولتخطيهم بينهما .. وقد ذهب زعيم الأخوان المسلمين ، بالسودان ،
الدكتور حسن الترابي ، في محاضرة له بجامعة الخرطوم ، في ديسمبر
١٩٧٧ ليقول : « للمرأة حرية ألا يكون للرجل قوامة عليها ، ذلك إلا
تزوج » !! وبذلك رفع الدكتور الترابي قوامة الرجل على المرأة ما لم
تكن متزوجة !! مما يخالف عموم هذه القوامة في الشريعة .. هذا ،
وإن المرء ليأسف أشد الأسف ، لما اتجه إليه بعض كتابهم من نظرة
غير إنسانية للمرأة .. لا سيما الأستاذ محمد قطب في كتابه « شبهات

حول الإسلام».. فقد قال، وهو يتحدث عن تأديب الرجل للمرأة في الشريعة: «وهنا شبهة الإهانة لكبرياء المرأة، والفظاظة في معاملتها، ولكن ينبغي أن نذكر من جهة أن السلاح الاحتياطي لا يستعمل إلا حين تخفق كل الوسائل السلمية الأخرى. ومن جهة ثانية أن هناك حالات إنحراف سيكولوجي لا تجدى معه إلا هذه الوسيلة. وعلم النفس يقرر ألا تخفق الوسائل السابقة مع شخص إلا أن يكون في الغالب - مصاباً بانحراف جنسي - سيكولوجي يطلقون عليه لاسم «الماسوشيزم» فلا يطيب مزاجه ولا يعتدل إلا بعد تلقى معاملة قاسية حسية ومعنوية!! وإن هذا اللون من الانحراف أكثر حدوثاً في النساء منه في الرجال (إذ يصابون أكثر بانحراف «السادية») وهو إلا لئلاز باحداث القسوة»!! ص ١٣٦ - ثم يضى الأستاذ محمد قطب ليقول، في هذا الكتاب، حول تعدد الزوجات: «وهناك حالات فردية معروفة لدى الفقهاء، يكون تعدد الزوجات فيها ضرورة، منها الطاقة الجنسية الشاذة التي لا تكفى بواحدة ولا يمكن لصاحبها الصبر عليها»!! ونحن نترك هذه الآراء الفريدة لأحد كبار مفكرى الأخوان المسلمين، من غير تعليق، فهي كافية لنحدث عن نفسها!!

الفصل السابع الإنصراف عن التربية عند الأخوات المسلمين

خصائص الداعية الاسلامي

إن على الداعية الاسلامي، المرشد، الذي يدعوا إلى العيش الاسلامي، وبريه، ويرشد، تلاميذه ليكونوا دعاة إلى هذا البعث، أن عليه لأن يكون على نسق عال من التأسي بالسنة النبوية، بحيث يكون محباً لها بعد إندثارها، فيكون له بذلك قدم عال في العبودية، يتحقق له «بالاسلام» - وهو، في سبحانه العليا، الاستسلام الراضى بالإرادة الإلهية، من غير اعتراض عليها، لا في السر، ولا في العلن.. فينتزع هذا «الاسلام» على أخلاقه ليكون عزوفاً عن شهوة السيطرة على الآخرين، عزوفاً عن شهوة التملك.. فهو لا يسعى إلى السلطان، ولا ينخضع، ويتملق السلاطين، وهو على معيشة الكفاف التي يقتنع فيها بسد حاجته الماثلة.. ثم تنكس هذه الحرية الداخلية على فكره صفاء، وعلى قلبه سلاماً، فينقذ، بفضل الله، ثم بفضل كل أولئك، إلى معرفة حقائق الدين، فيستنبط منها من الحلول لمشاكل الحياة المعاصرة، عن وعي عميق بهذه المشاكل، ما يبرز فضيلة الاسلام على سائر الأديان، وعلى سائر الفلسفات.. وذلك في صورة «فكرة» مثكاملة، مضبوغة بصيغة التوحيد التي تتحلّى بها نفس الداعية المرشد.. ثم هو كلف بتربيته أتباعه على منهاج السنة النبوية هذا، في العبادة، وفي العادة، بوعي شديد، وتجويد دقيق.. وهو المنهاج الذي يوسع خريائهم، ويبرز شخصياتهم، ويفجر طاقاتهم.. فيحمل الأتباع على تطبيق منهاج السنة النبوية، في

أنفسهم، قبل مباشرتهم الدعوة إليه، وذلك حتى يفهموا الحجة على صدق دعوتهم بلسان الحال قبل لسان المقال، فإذا استقامت نفوسهم على الجادة آذَنَ لهم في دعوة الناس، ثم هم، في هذا الصدر، من سعة الصدر بحيث لا ينكرون على الآخرين حقهم في الرأي، ومن حلاوة الشمائل بحيث يألفون، ويؤلفون حتى من الذين يخالفونهم في الرأي!!

هذا ما نرى أن تكون عليه صفات الداعية الراشد، والداعية السالك.. وهو ما نلزمه، نحن الجمهوريين، في الدعوة الإسلامية الجديدة!!

الآخوان المسلمون والانصراف عن التربية

ونقص التربية، والترشيد، في تنظيم الإخوان المسلمين، إنما مرده إلى غلبة روح التنظيم على العمل التربوي.. وذلك بأن حركة الإخوان المسلمين قد نشأت على أساس المواجهات السياسية، والمصادمات الدموية، والنصفيات الجسدية، فصار الاهتمام عندهم يولي بما يقوم به عضو التنظيم من عمل خارجي في اتجاه العنق، أكثر من العناية بالتربية الداخلية.. وحتى ما يلقاه عضو التنظيم من «تربية» إنما ليحمله على درجة عالية من المقدرة والحماسة لخدمة أغراض التنظيم «العنيفة»!!

والنماذج التي يلقاها الإخوان المسلمون من مرشد بهم إنما لتعمق فيهم روح الوصاية، والاستعلاء، على كافة الناس ممن لا ينضوون تحت لواء تنظيمهم.. فالأخ المسلم، ولو كان عمره في التنظيم

لا يعدو الأيام القليلة ، إنما يوجه ليستشعر بكمال دينه ، وبتقصات دين الآخريين .. ومن ثم يروح الاستغلاء عليهم .. ويسمى الأستاذ سيد قطب ذلك : « استغلاء الإيمان » ، ويفرد له باباً كاملاً بهذا الاسم في كتابه « معالم في الطريق » .. وهذه التوجيهات إنما لها آثار تربوية سيئة ، وسلبية في نفوس البشر ، والشباب ، بما تبذره في نفوسهم من الاستخفاف بقيمة المجتمع ، والجرأة على الكبار .. وبما تصرف عنه النظر إلى العيوب الذاتية ، وذلك حيث يكون إهتمام الفرد منصباً على عدوه الخارجى !!

وليست مظاهر التعصب ، والتشنج ، والميل إلى العنف ، والإرهاب ، والآثار ، التي عرف بها الأخوان المسلمون ، في جميع الأوساط ، إلا آثاراً طبيعياً لضعف قيمة التربية في هذا التنظيم .. ونورد هنا أحد توجيهات وإرشادات ، الشيخ حسن البنا إلى الأخوان المسلمين : « نحن أيتها الناس ولا فخر ، أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وخملة رابته من بعده ، ورافعو لوائه كما رفعوه ، وناشرو لوائه كما نشروه ، وحافظو قرآنه كما حفظوه ، والمبشرون بدعوته كما بشروا ، ورحمة الله للعالمين . « ولتعلمن نبأه بعد حين » .. أيها الأخوان المسلمون : هذه منزلتكم ، فلا تصغروا من أنفسكم ، فتفيسوا أنفسكم بغيركم !! » !!

هكذا يضع الشيخ حسن البنا أعضاء تنظيمه في منزلة أي بكر وعمر وعثمان وعلى !! وهو ، بدلاً من أن يدعوهم إلى النظر إلى داخلهم لإصلاح عيوب السلوك ، يشغلهم بإدعاء مقامات الصحابة ، وبالفصيلة على كل أحد خارج تنظيمهم !!

وعند الأخوان المسماة السلطة مقدمة على التربية، فهم
 يرون أن تفاصيل الفكرة الإسلامية أمر يجرى الإهتمام به بعد الاستيلاء
 على السلطة، معتمدين في ذلك على فهم خاطئ لهذه القولة الحكيمة:
 «إيمان الله لينزع بالسلطان ما لا ينزع بالقرآن»، وفانهم أن السلطات
 المعنى، هنا، إنما هو «السلطان» الذي جسّد القرآن، وتأديب بأدبه،
 وتربي بتربيته، وليس مجرد «السلطان» كما يسمعون هم لاقامته بكل
 سبيل... وإنما كان ذلك كذلك لأن القرآن العظيم شرفه في
 الصدور بأكثر مما هو في السطور!! قال تعالى: «بل هو آيات بينات
 في صدور الذين أوتوا العلم، وما يجحد بآياتنا إلا الظالمون»..
 فالسلطان، بهذا الفهم الجلي، يعنى تطبيق الشريعة الجماعية حين
 تخلّق، وتحقّق، بظاهرها، وباطنها.. وهذا يعنى أن التربية بأديب
 العبادة والمعاملة أساس، وسابقة، على التطبيق الجماعي..
 والمجتمع المطبقة عليه الشريعة الجماعية وسيلة، ومعنى، على التربية
 الفردية.. والعكس غير صحيح تماماً..

خاتمة الجزء الأول من الكتاب

تناول هذا الجزء الأول من الكتاب تنظيم الإخوان المسلمين من
 حيث «الفكرة» أما الجزء الثاني الذي يعقب هذا، من ناحية التسلسل
 المنهجي، فيتناول تنظيم الإخوان المسلمين من حيث «الممارسة».. فلا
 غنى لقارئنا بأحدهما عن الآخر، إذ هما متكاملان، مترابطان.. يفضى
 الأول، وهو يطرح الخلفيات الفكرية لهذا التنظيم، إلى الثاني الذي يطرح
 انعكاسات هذه الخلفيات الفكرية على الممارسات العملية لهذا التنظيم، بدء

بنشأة التنظيم في مصر، وانتهاء بمواقفه الراهنة من سلطة (مايو)
في السودان !!

ونحب، هنا، وقد تناولنا «فكرة» الأخوان المسلمين، من حيث أنها
تقوم على الفهم الديني السائد، اليوم، الذي يدعو إلى «تحكيم» الشريعة
الإسلامية الموروثة، بجميع صورها، على حياتنا المعاصرة، بغير تطوير،
أن نظرح الأسس التي تقوم عليها حكمة تطوير التشريع الإسلامي في
الدعوة الإسلامية الجديدة.. داعين الأخوان المسلمين، بخاصة إلى
مراجعة مواقفهم «الفكرية»، و«الخلقية»، بإزائها:

(١) الشريعة، باللغة ما بلغت من السموق والشساع، إنها هي، في نهاية
المطاف، وسيلة لتحقيق كرامة الإنسان، من ذكر وأنثى. وهذه الكرامة
إنما تتحقق ببلوغ الإنسان مبلغ الحرية، والمسئولية، وبالتشريع له
في هذا المستوى.

(٢) تلتبس حكمة تطوير التشريع، أول ما تلتبس، في التوحيد، فإن كل
ما خلا الذات الإلهية، فهو خاضع لسنة الدثور والتطور، والشريعة
من باب أولى، ذلك بأنها إنما تهيئ لتنظيم طاقات الإنسان وحاجاته،
وهذه الطاقات والحاجات، إنها هي متجددة تجدد الحياة..

(٣) كمال الشريعة ليس في بقائها جامدة على صورة واحدة بحجة:
«الشريعة صالحة لكل زمان ومكان»، وإنما كمالها في مقدرتها على التطور..
فالشريعة ليست صالحة لكل زمان، ومكان.. وإنما الدين، بما اشتمل
عليه من مستويات للتشريع، مستوى الوصاية، ومستوى المسئولية - كما
بيننا في مقدمة هذا الكتاب - هو الصالح لكل زمان، ومكان..

(٤) البعث الديني، حينما يجيء، إنما يجيء فيجد المجتمع البشري قد

كَوْنُ شَيْءٍ الْأَعْرَافِ الَّتِي تُقَوِّمُ عَلَيْهَا حَيَاتُهُ ، وَالتَّيَّ لَهَا تُقَفِّ الْإِرَادَةَ
الْإِلَهِيَّةَ الْحَقِيقَةَ وَرَاءَ تَكْوِينِهَا ، وَمِنْ هَذِهِ الْأَعْرَافِ مَا هُوَ حَقٌّ مُشْتَبِهٌ بِالْبَاطِلِ ،
وَمِنْهَا مَا هُوَ حَقٌّ ، وَإِذَا لَا يَدْخُلُ الْبَاطِلُ الْمَطْلُوقُ فِي الْإِرَادَةِ الْإِلَهِيَّةِ ، فَيُعَدُّ
الْبُعْثُ الدِّينِي إِلَى مَحْوِ مَا هُوَ بَاطِلٌ مِنْ هَذِهِ الْأَعْرَافِ ، وَإِثْبَاتُ مَا هُوَ
حَقٌّ : « وَبِحَقِّ اللَّهِ الْبَاطِلُ ، وَبِحَقِّ الْحَقِّ بَلَاغَاتُهُ ، إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ
الصُّدُورِ » -

(٥) الْأَصْلُ فِي الْإِسْلَامِ الْحَرِيَّةُ ، وَمَا جَعَلَتْ الْوَصَايَا الرَّشِيدَةُ فِرْعَاءَ مِنْهَا
إِلَّا لِأَنَّهَا رَاضَا إِلَيْهَا تَوَدَّى .. وَلِذَلِكَ فَإِنَّ نَسْخَ آيَاتِ الْحَرِيَّةِ فِي الْمَاضِي
لَيْسَ نَسْخًا سَرْعَدِيًّا ، وَرَاضَا هُوَ رَجَاءُ لَهَا حَتَّى تَبْلُغَ الْبَشَرِيَّةُ مَبْلَغَ الْحَرِيَّةِ
فَتُبْعَثَ مِنْ جَدِيدٍ ، نَاسِخَةُ الْآيَاتِ الْوَصَايَا ، وَكَذَلِكَ تَعُودُ الْأُمُورُ إِلَى
أَصُولِهَا ..

(٦) الْحَرِيَّةُ حَقٌّ يُقَالُ بِهِ وَاجِبٌ ، هُوَ حَسَنُ التَّصَرُّفِ فِيهَا ، وَلَقَدْ كَانَتْ الشَّرِيعَةُ
فِي الْمَاضِي عَادِلَةً ، وَحَكِيمَةً ، حِينَ مَا لَمْ تَقْطَعْ الْفَرْدَ الْبَشَرِيَّ ، بِوَعْدٍ ، مِنَ الْحَرِيَّةِ
أَكْثَرَ مِمَّا يُطَبِّقُ النَّهْوضُ بِوَاجِبِ حَسَنِ التَّصَرُّفِ فِيهِ ، وَمِنْ ثَمَرِ فَلَا يَدُ
مِنْ تَطَوُّرِ التَّشْرِيعِ الْيَوْمَ ، لَوْلَا يُعْطَى الْفَرْدُ الْبَشَرِيَّ مِنَ الْحَرِيَّةِ أَقْلَ مِمَّا
يُطَبِّقُ النَّهْوضُ بِوَاجِبِ حَسَنِ التَّصَرُّفِ فِيهِ .. إِذْ : « لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا
إِلَّا وَاسْعَهَا » ، وَإِذَا « لَا يُظْلَمُ رِبْكُ أَحَدًا »

(٧) يَشْمَلُ تَطَوُّرُ التَّشْرِيعِ الْإِسْلَامِيِّ أَوْجِهَ الْحَيَاةِ الَّتِي تُخْفَعُ ، بِصُورَةٍ
أُظْهِرَ ، لِحَرَكَةِ التَّطَوُّرِ ، كَالسِّيَاسَةِ ، وَالْاِقْتِسَادِ ، وَالْاجْتِمَاعِ ، وَلَا يَمَسُّ
تَشْرِيعَ الْحُدُودِ وَالْقَصَاصِ ، وَلَا تَشْرِيعَ الْعِبَادَاتِ ، مَا خِلَا الرِّكَازَاتِ
الْمُقَادِيرِ .. فَتَشْرِيعُ الْحُدُودِ وَالْقَصَاصِ أَدْخَلَ فِي أَصُولِ الْحَدِيثِ الثَّوَابِتِ
لِأَنَّهُ مَبْرُورَةٌ لِقَانُونِ الْمَعَاوِضَةِ فِي الْحَقِيقَةِ ، وَالَّذِي يَقُومُ وَرَاءَ الْعَقِيدَةِ :

« فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره » ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره » ،
كما هو يحقق ، وفي أرقى مستوى ، التوفيق بين حاجة الجماعة إلى
الأمن ، وحاجة الفرد إلى الحرية ، في وقت واحد .

هذه هي أسس فكرة تطوير التشريع .. وصورة هذا التطوير ، كما بيناها
في مقدمة هذا الكتاب ، لأنها هي الانتقال من نص فرعي في القرآن الكريم
إلى نص أصلي فيه .. أو بمعنى آخر جعل شريعة النبي الفردية (سنه)
شريعة جماعية لعامة الناس ..

ونحن نتوجه إلى الأخوان المسلمين ليعيدوا النظر في فكرة البعث
الإسلامي على ضوء هذا الفهم الصحيح ، ذلك بأننا إنما نفيهم
الخير ، ولا نألجهم في توصيله إليهم .. ثم نختل لنحل إزاءهم
أي ضيق ، مهما بلغوا في معارضتنا مبلغ الشطط ، وكثيراً ما يفعلون
فيخرجون ، في هذه المعارضة ، عما يليق بالدعاة الإسلاميين !!

هذا وإلى الجزء الثاني من الكتاب ، الذي يرصد أبرز مواقف
الأخوان المسلمين في مصر ، وفي السودان ، من حيث أنهم تنظم
كلّف ، أشد الكلف ، بأحراز السلطة ، ويستغل في هذا السبيل
الدعوة إلى الدين ، فينورط ، من حيث لا يشعرون ، في تشويه صورة
الدين ..

والله المستعان ..

الأخوات الجمهوريون

أم درمان ص. ب ١١٥١ تلفون ٥٦٩١٢

الطبعة الأولى ٢٣ أغسطس ١٩٧٨ الموافق ٢٧ رمضان ١٣٩٧